



كلية التربية  
المجلة التربوية



جامعة سوهاج

## الأدوار المهنية لنقابة المهن التعليمية دراسة تحليلية ورؤية نقدية

إعداد

د/ هيام أحمد فهمي محمد الشورى

مدرس بقسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة الإسكندرية

تاريخ الاستلام : ٢٧ أبريل ٢٠٢١ م - تاريخ القبول : ١٧ مايو ٢٠٢١ م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

## مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على نشأة نقابة المهن التعليمية، وتطورها؛ عالمياً، ومحلياً؛ للتعرف على أدوارها المهنية. واتبع الباحث في الدراسة كلا المنهجين: الوصفي، والتاريخي؛ للكشف عن نمط تطور تلك النقابات، وتداعيات كل نمط من أنماط تطورها على مكانة المعلم المهنية؛ فضلاً عن تحليل واقع نقابة المهن التعليمية، ونقده في المجتمع المصري في إطار سياقها: التاريخي والمجتمعي؛ لتعرف أسباب ضعف النقابة في الاضطلاع بأدوارها المهنية. وخلصت الدراسة إلى أن الارتقاء بالمهنة، وبمكانتي المعلم: الاجتماعية، والمهنية، يتطلب أن يمارس المعلم أدواره المهنية التي تُكسبه إياها نقابات المهن التعليمية بالتعاون مع مؤسسات إعداده، وتنميته؛ مما يلزم تلك النقابات - على المستوى المحلي - من رؤية مجتمعية أوسع نطاقاً، تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار التغيير الاجتماعي؛ حيث الشراكة بين الأطراف كافة المعنية بشؤون المعلم (وزارة التربية والتعليم، والنقابة ممثلة في المعلمين، والأكاديمية المهنية للمعلم، وأصحاب المدارس، وكليات التربية)؛ لوضع أجندة نقابية جديدة تُحدد فيها هوية المهنة؛ بحيث تتضمن تلك الأجندة أدوار النقابة المهنية: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والتكاملية؛ كمحور رئيس للتكوين المهني للمعلم؛ إعداداً، وتنميةً.

الكلمات المفتاحية: مكانة المعلم، مهنة التعليم، نقابة المهن التعليمية، الأكاديمية المهنية للمعلم، التنظيم النقابي المهني.

***Professional roles of teacher's syndicate  
An Analytical study and a critical perspective***

**Summary:**

The aim of the study is to identify the genesis and development of the teacher's syndicate; Globally, locally; To get to know its professional roles. The researcher followed in the study both Descriptive, and historical approaches; To reveal the pattern of development of these trade unions and the implications of each pattern of development for the teacher's professional position; In addition to analysing the reality of the teacher's syndicate, and criticizing it in Egyptian society within its context: historical and societal; To know why the teacher's syndicate is weak in its professional roles. The study concluded that career upgrading and teacher status: Social and professional, the teacher need to practise their professional roles given by teacher's syndicate in cooperation with the institutions for their preparation and development; Such teacher's syndicate - at the local level - need a broader community vision, which seeks social justice within the framework of social change; The partnership between all parties involved in teacher matters (the Ministry of Education and teacher's syndicate is represented by teachers, the teacher's professional academy, school owners and colleges of education); to develop a new teacher's syndicate agenda which identify the profession; Such agenda would include professional, political, economic, cultural, social and integrative teacher's syndicate roles; as main vocational training for the teacher; preparation, and development.

**Keywords:** Teacher's Professional position, Profession of Education, teacher's syndicate - The teacher's professional academy, teacher's syndicate organization.

## مقدمة

تمثل نقابة المهن التعليمية في المجتمعات الديمقراطية أحد أبرز مؤسسات المجتمع المدني، التي تسعى إلى تمكين المعلم من ممارسة حقوقه: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وقد عبرت نقابة المهن التعليمية في عملية تطورها بدءًا من نهاية القرن التاسع عشر، وحتى بداية القرن الواحد والعشرين مراحل عدة؛ بدءًا بمرحلة المعارضة لسياسات القوى الرأسمالية في المجتمع، ومرورًا بكونها إحدى مؤسسات الدولة البيروقراطية التي تتبع أيديولوجيتها، وصولًا إلى مرحلة أخيرة اعترف فيها من قبل الدولة الديمقراطية بجدية نقابة المهن التعليمية في الارتقاء بمكانة المعلم المهنية، ومن ثم بالمهنة من خلال اضطلاع تلك النقابات بأدوارها المهنية.

وارتبطت نشأة حركة النضال المهني للعمال وبخاصة المعلمين باندلاع الأزمات الاقتصادية العالمية، سواء عام ١٩٢٩م، أو عام ١٩٧١م؛ فمثلت حركة نضالهم جزءًا من قصة كفاح مجتمعي ضد سياسة القوى الرأسمالية؛ حيث تبنت حركة النضال الجماعي للمعلمين سياسة المساومة الجماعية مع أصحاب المدارس، والتي نتج عنها "تحسين في أوضاع الأجور، وظروف العمل، والأمن الوظيفي" (peterson, 1999, 11-19).

ومع بداية القرن العشرين اندلعت الثورة الاشتراكية التي أسست التزامًا اجتماعيًا، وأيديولوجيًا بإشباع حاجات كل البشر في المجتمع؛ ومن ثم انكشفت - نسبيًا - المساحة التي يمكن أن تتحرك في إطارها نقابات المهن التعليمية؛ فتوقف نموها، ولم تتراكم خبراتها. وانطلقت - في المقابل - التجربة الرأسمالية التي سعت إلى تحقيق أقصى امتداد لها، والبحث عن الربح بأقصى الإمكانيات، والطاقت الممكنة. ومن ثم فقد كان منطقيًا أن تتباين معدلات الحصول على الفرص، وكذلك معدلات الإشباع بين البشر في المجتمع، ولحقن أية صراعات اجتماعية مستحكمة محتملة؛ طور المجتمع الرأسمالي نقابات المهن التعليمية كآلية تتولى عملية "التسكين الاجتماعي". (ليلة، ٢٠٠٧، ٤٠٦)

ومع نهاية القرن العشرين - حيث سقوط الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩م - وبداية القرن الواحد والعشرين، صارت الدولة الليبرالية هي الصيغة النمطية على الصعيد العالمي؛ فقد انسحبت الدولة، وقطاعها العام من على مسرحي التنمية: الاجتماعية،

والاقتصادية، وبقي القطاع الخاص وحده يخدم البرجوازية العليا بالأساس. وتحالفت الدولة مع هذا القطاع، والذي طور من آليات هيمنته على دول العالم الثالث من خلال المؤسسات الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، والمنظمات غير الحكومية. وعلى الجانب الآخر؛ فقد رأت الدولة الديمقراطية في مجتمعات عديدة مدى جدية تنظيمات نقابات المهن التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي الارتقاء بمكانتي المعلم: الاجتماعية، والمهنية. دون إغفال حق المعلمين في تبني سياسة "المساومة الجماعية" مع أصحاب المدارس بشأن عدالة توزيع الأجور.

### مشكلة الدراسة

تعد نقابة المهن التعليمية هي المؤسسة المسؤولة عن تنظيم النضال المهني للمعلمين؛ للدفاع عن مصالحهم، وتمكينهم اقتصادياً من خلال نهجهم سياسة "المساومة الجماعية" مع النظام البيروقراطي المتمثل في المدرسة حول عدالة توزيع الأجور، والتوظيف، كما أنها - نقابة المهن التعليمية- الشكل التنظيمي القادر على التأثير في اتجاهات العمل، وعاداته، وتوكل إليها مهمة إقامة علاقات شراكة مع المؤسسات المعنية بإعداد المعلم، أو بتنميته المهنية، وهي- كذلك- السبيل للتعبير عن صراعات الصف على المستويين: الميكرو، والمكرو. (Vaillant, 2005, 45)، (622-624)، (Godard, 1997، (البيلاوي، ١٩٨٧، ٣٨٠-٣٨٢).

وقد تجلى الوعي الطبقي لدى المعلمين في المجتمعات الديمقراطية في حرصهم على النضال الجماعي، وتنظيم نقاباتهم المهنية، والتي استطاعوا من خلالها أن يكونوا قوة ضاغطة على سياسة الدولة الرأسمالية؛ ولذلك استطاع المعلمون في تلك المجتمعات أن يحظوا بمكانتين: اجتماعية، ومهنية مرموقتين.

ولكن تؤكد دراستا (عبد الجليل، ٢٠١٦، فرغلي، ٢٠١٦): أن ثمة تراجعاً في مكانتي المعلم: الاجتماعية، والمهنية في المجتمع المصري، متضمناً: ضعف راتب المعلم، وضعف مشاركته في القضايا السياسية، وضعف دور نقابة المهن التعليمية في وضع السياسة التعليمية، وكذلك ضعف مشاركتها في وضع ضوابط ومعايير لمهنة التعليم؛ الأمر الذي ترتب عليه تدني مستوى التعليم المصري، وتدني مكانة مهنة التعليم؛ حيث جاء ترتيب مكانة المعلم

المهنية بين المهن الأخرى في نظر المعلمين في المرتبة الخامسة، وفي المرتبة الثامنة في نظر غير المعلمين.

وعليه؛ يُطرح تساؤلان رئيسان: لماذا تدنت مكانة المعلم المهنية في المجتمع المصري؟ وإلى أي مدى اضطلعت نقابة المهن التعليمية بأدوارها المهنية؟

### أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى الوقوف على:

- الأدوار المهنية العالمية لنقابة المهن التعليمية.
- واقع الأدوار المهنية لنقابة المهن التعليمية في المجتمع المصري.

### أهمية الدراسة

إن الارتقاء بمكانة المعلم المهنية سبيل النهوض بمستوى التعليم المصري؛ فلا يمكن لأي نظام تعليمي أن يرتقي دون ارتقاء مستوى معلميه؛ فمكانة المعلم المهنية هي التي تحدد الوضع التراتبي للمعلم وللمهنة في سلم التدرج المهني، وكذلك مدى سيطرة المعلمين أنفسهم على مهنتهم، وتأثيرهم في عملية صناعة القرار، وهي التي تجعل مشاركتهم في عمليات تطوير أو إصلاح التعليم ذات قيمة ومعنى، وتجعلهم قادرين على مناقشة القرارات المتعلقة بأوضاعهم: الاقتصادية، والاجتماعية كافة، ومناقشة قضايا المجتمع بوصفها جزءاً من قصة كفاحهم المجتمعي، كما تحدد مكانة المعلم المهنية - دون شك - مدى قدرته على قيادة حركة التغيير الاجتماعي في المجتمع.

وتُعد نقابة المهن التعليمية الشكل التنظيمي للنضال المهني للمعلمين في الدفاع عن حقوقهم، وفي الارتقاء بمكانتهم، التي قد يسلبهم إياها النظام البيروقراطي أو التكنوقراطي، وفي اكساب المعلمين هويتهم المهنية من خلال سياستها التشاركية مع مؤسسات إعدادهم، وتنميتهم.

إنَّ الوقوف على الأبعاد المجتمعية المحلية والعالمية وراء تطور نقابة المهن التعليمية، سبيل الطريق أمام المعلمين - كمسؤولين اجتماعيين - عن كيفية تغيير واقعهم؛ ومن ثمَّ تمكينهم؛ اجتماعياً، ومهنيًا، كما أن الكشف عن الأدوار المهنية العالمية لنقابة المهن التعليمية، -والتي مارسها خلال مسيرتها النضالية في المجتمع- سيوضح الأدوار المهنية الحقيقية للمعلم، والتي إذا مارسها نال مكانته في المجتمع، فالمهنة ليست مزاوله

لتخصص دقيق فحسب؛ بل نشاط يشارك المعلم - من خلاله- في ديناميات العمل الاجتماعي؛ حيث ربط دقائق العمل التربوي واليومي، بما يدور من نضال اجتماعي في المجتمع الأكبر، آخذاً في حسبانته حاجات المجتمع للتحرير، وللتنمية الشاملة، وموظفاً إياها في بؤرة الفعل التربوي، والنضال المهني.

وقد غُتيت الدراسة الحالية - في أهدافها- بالرؤية الناقدة لواقع الأدوار المهنية للنقابة، وتعرف الأسباب الحقيقية وراء تراجعها عن أداء أدوارها، وكذا تعرف الأسباب الحقيقية لتدني مكانة المعلم.

### منهجية الدراسة

اتباع الباحث في الدراسة الحالية- تحقيقاً لأهدافها- كلا المنهجين: الوصفي، والتاريخي، وذلك في:

- تحليل التطور التاريخي لنشأة نقابة المهن التعليمية، وتطورها؛ عالمياً؛ للكشف عن أدوارها المهنية.
- تحليل واقع الأدوار المهنية لنقابة المهن التعليمية في المجتمع المصري، ونقده؛ من خلال تحليل التطور التاريخي للنقابة، وعلاقته بالسياق المجتمعي.
- وضع رؤية جديدة لتطوير نقابة المهن التعليمية؛ في ضوء نتائج نقد واقعها الحالي.

### مصطلحات الدراسة

الدور: "جملة السلوكيات المتوقعة والمتفق عليها اجتماعياً لأداء عمل أو وظيفة محددة" (حامد، ٢٠١٢، ٢٦٥). ومن ثم فإن السلوك المرتبط بكل دور يبقى ثابتاً بغض النظر عن يحتل المكانة.

أما "يعقوب مورينو" Jacob moreno يُعرف الدور بأنه: "جملة من الحقوق والواجبات المحددة ثقافياً، ومن ثمَّ فإن أداء الدور ضمن مكانة اجتماعية يرتبط بالإطار الثقافي للجماعة، كما أن أداء الدور يرتبط بالحاجات العضوية والتوقعات الخاصة بالموقف التفاعلي، ثم بالتوقعات العامة للجماعة والمجتمع" (نقلًا عن عثمان، ٢٠٠٨، ١٤٢).

ويُعرف " لينتون" linton الدور بأنه: "الجانب الدينامي الخاص بجملة الحقوق والواجبات المرتبطة بوضع مكاني محدد في البناء الاجتماعي" (نقلًا عن عثمان، ٢٠٠٨، ١٤٢-١٤٣).

وعليه؛ فتعرف الأدوار المهنية -إجرائياً- بأنها: جملة الواجبات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية، التي تمارسها نقابة المهن التعليمية؛ للارتقاء بمكانة المعلم.

نقابة المهن التعليمية: مؤسسة مهنية تخضع لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته، وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتضم المشتغلين بمهنة التعليم، والذين سبق اشتغالهم بها، ويكون مقرها الرئيس القاهرة، ولها فروع طبقاً لأحكام القانون.

### الدراسات السابقة

أكدت دراسة السعيد (٢٠٠٦) أهمية النقابات المهنية للمعلمين؛ كونها سبيل تحسين أوضاعهم الاجتماعية، والدفاع عن مصالحهم، كما أنها تعبر عن آرائهم، ومطالبهم. وهدفت الدراسة إلى تعرف على واقع أدوار نقابة المهن التعليمية؛ في ضوء أداءات بعض النقابات المهنية الأخرى بجمهورية مصر العربية، واتبع الباحث فيها المنهج المقارن الذي يبدأ بالوصف والتفسير، ثم المقارنة؛ لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين أدوار نقابات دول المقارنة؛ للإفادة منها في وضع تصور مقترح؛ لتفعيل الأدوار المهنية والاجتماعية لنقابة المهن التعليمية.

وجاءت أبرز نتائج الدراسة: ضعف التواصل بين النقابة وبين أعضائها، وضعف صياغة بعض القوانين المنظمة للأدوار المهنية والاجتماعية بشكل واضح، وتدني مشاركة النقابة مع الوزارة في تخطيط برامج التعليم، ومناهجه، وضعف مشاركة الأعضاء في مناقشة القوانين التي تمس مصالحهم.

وتتفق الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في الكشف عن واقع أداء نقابة المهن التعليمية لأدوارها المهنية، ولكنها تختلف عنها في المنهجية؛ فقد غنيت الدراسة الحالية بتعرف تلك الأدوار من خلال عرض التطور التاريخي لمسيرة النضال المهني للمعلمين ضد القوى الرأسمالية؛ عالمياً، ومحلياً، وليس من خلال تقييم أدائها في ضوء الأدوار المهنية لبعض النقابات الأخرى التي حددها القانون، كما أغفلت تلك الدراسة البعد المجتمعي في تفسير ظروف نشأة النقابة، وتطورها.

وأكدت دراسة عبد الجليل (٢٠١٦) أن النهوض بالعملية التعليمية في مصر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنهوض بمكانة المعلم؛ مهنيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، ويرتبط كذلك بمدى فاعلية أدوار نقابة المهن التعليمية في المجتمع المصري المعاصر، ودورها في تحقيق ذلك



التعاون المثمر مع وزارة التربية والتعليم، تحقيقاً لأهدافها ذات الصلة بالمعلمين أنفسهم، وبالعملية التعليمية ككل.

وهدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تفعيل الأدوار التربوية لنقابة المهن التعليمية؛ في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، واتباع الباحث فيها المنهج الوصفي؛ لتوضيح التأصيل الفكري للنقابات المهنية في مصر، وكذلك تعرّف الواقع الحالي لنقابة المهن التعليمية، وأدوارها التربوية، ومعوقات تحقيقها، وتفسير بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة المؤثرة في فعالية نقابة المهن التعليمية في أداء أدوارها في المجتمع المصري المعاصر. واستخدم الباحث - تحقيقاً لهدف الدراسة- استبانة موجهة إلى عينة من المعلمين أعضاء نقابة المهن التعليمية بمحافظة الدقهلية؛ لتعرّف متطلبات تفعيل الأدوار التربوية لنقابة المهن التعليمية؛ في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، ومثلت العينة خمس إدارات تعليمية من إجمالي ثماني عشرة إدارة بالمحافظة.

وجاءت أبرز نتائج الدراسة: أن ثمة معوقات - في نظر المعلمين أنفسهم- تحول دون تحقيق الأدوار التربوية لنقابة المهن التعليمية بمراحل التعليم قبل الجامعي؛ أبرزها:

١- معوقات مرتبطة بطبيعة المهنة: قلة الرضا الوظيفي، وشكالية الأداء، وسلبية العمل، وضعف العائد الاقتصادي لمهنة التعليم؛ حيث قلة الرواتب، والحوافز، وقلة الاحترام الكافي للمعلمين من قِبَل الطلاب وأولياء الأمور، وضعف الجانب الرقابي على مهنة التعليم من قِبَل نقابة المهن التعليمية.

٢- معوقات تشريعية: ضعف تمثيل نقابة المهن التعليمية في دوائر صنع القرار؛ مثل: المجالس النيابية، وضعف دور نقابة المهن التعليمية في وضع التشريعات الخاصة بالتعليم، وتعديلها.

٣- معوقات تنظيمية: قلة استخدام آليات العمل النقابي من أجل تحقيق مصالح المعلمين المشروعة، وقلة توافر البيانات والمعلومات الخاصة بالنقابة، وقلة تفرغ معظم القيادات النقابية للعمل النقابي، والمركزية الإدارية والمالية في عمل نقابة المهن التعليمية، وضعف متابعة تنفيذ توصيات الجمعيات العمومية للمعلمين.

٤- معوقات حرية العمل النقابي، والممارسة الديمقراطية بنقابة المهن التعليمية: ضعف ثقافة الحوار والتفاوض في التغلب على مشكلات المعلمين والنقابة، وضعف الدور المطالب لنقابة المهن التعليمية فيما يخص تحسين أوضاع المعلمين.

٥- معوقات أدوار نقابة المهن التعليمية في مجال الإصلاح التربوي: ضعف التنسيق بين نقابة المهن التعليمية ووزارة التربية والتعليم فيما يخص عملية صنع السياسة التعليمية، واتخاذ القرار التربوي، وقصور دور نقابة المهن التعليمية في المشاركة في مجال محو الأمية، وتعليم الكبار.

وتتفق الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في الكشف عن واقع الأدوار التربوية لنقابة المهن التعليمية، ولكنها اختلفت عنها في المنهجية؛ فقد غنيت الدراسة الحالية بتعرف تلك الأدوار من خلال عرض التطور التاريخي لمسيرة النضال المهني للمعلمين ضد القوى الرأسمالية؛ عالمياً، ومحلياً، وليس من خلال محددات الدور التي وردت في القانون.

ورغم عناية الدراسة بواقع ممارسة نقابة المهن التعليمية لأدوارها المذكورة في القوانين؛ فإنها أغفلت الأبعاد التاريخية العالمية والمحلية وراء تطور نقابة المهن التعليمية، وتداعيات هذا التطور على مكانة المعلم المهنية؛ فالأبعاد المجتمعية التي ذكرتها الدراسة تمثلت في متغير المجتمع المدني، ومتغير العولمة، وثورة المعلومات، والحراك الاجتماعي؛ وجميعها متغيرات عامة لا تعكس بتدقيق حركة تطور المجتمع المصري، وانعكاساتها على النقابة.

وأكدت دراسة مهناوي وآخرين (٢٠١٨) أن للمؤسسات النقابية أدوارًا ووظائف مهمة في المجتمع؛ أبرزها: رفع مستوى مهنة المنتسبين إليها، وحماية مصالح الأعضاء والدفاع عنهم، ومحاولة التأثير في القوانين والسياسات التي يمكن أن تؤثر في حقوقهم ومصالحهم، والعمل على تحسين أنظمة المعاشات لحماية أوضاع الأعضاء، وأسره في حالات الشيخوخة، أو العجز، أو الوفاة، والعمل على تحسين نظام التأمين الصحي والاجتماعي، وإبداء الرأي في القضايا الوطنية، والقومية، والمجتمعية، وتعزيز قيم: التضامن، والعدل، والمساواة، والديمقراطية، والعمل الجماعي.

وهدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تفعيل أنشطة نقابة المهن التعليمية في مصر؛ في ضوء خبرات دولتي: فنلندا، واليابان؛ للنهوض بالتعليم واتباع الباحث في الدراسة المنهج

المقارن في تحديد أساليب تفعيل أنشطة نقابة المهن التعليمية في مصر، وبعض البلدان المتقدمة؛ مثل: فنلندا، واليابان؛ للإفادة منها داخل مصر.

وجاءت أبرز توصيات الدراسة، بضرورة مشاركة نقابة المهن التعليمية في عملية صنع السياسات التعليمية في مصر من خلال تفعيل وجودها في مؤسسات صنع القرار التعليمي؛ كالمجالس النيابية، ووزارة التربية والتعليم، وضرورة الضغط على الجهات المعنية ووضعها التشريعات الخاصة بالمعلمين؛ لتحسين أوضاعهم المالية (الرواتب، والمعاشات)، وسياسات توظيف المعلمين، والمفاوضة على وضع ميزانية التعليم، وغيرها من الأمور التشريعية الخاصة بالمعلم والعملية التعليمية، كما يتعين على نقابة المهن التعليمية توسيع قاعدة الاتصال بالمعلمين من خلال توعيتهم بحقوقهم: الاجتماعية، والسياسية.

وتتفق الدراسة الحالية مع تلك الدراسة في الكشف عن واقع الأنشطة التي تقوم بها نقابة المهن التعليمية، ولكنها تختلف عنها في المنهجية؛ فالكشف عن الأدوار المهنية للنقابة إنما جاء من خلال تحليل مسيرة النضال المهني للمعلمين ضد القوى الرأسمالية، عالمياً، ومحلياً، وليس من خلال ما ورد في نص قانون عمل النقابة، حيث أغفلت تلك الدراسة الأبعاد التاريخية، والمجتمعية لنشأة نقابة المهن التعليمية، وتطورها على كلا المستويين: العالمي، والمحلي.

### تعقيبٌ على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الكشف عن واقع أداء نقابة المهن التعليمية لأدوارها المهنية، ولكنها اختلفت عنهم في المنهجية، حيث انفردت الدراسة الحالية بالكشف عن الأدوار المهنية للنقابة، والتي مارسها المعلمون في نضالهم ضد القوى الرأسمالية؛ عالمياً، ومحلياً، وليس تلك الأدوار المورودة - كما حددتها الدولة - في نصوص القوانين؛ لتقييد حركة نضال المعلمين.

وكذلك أغفلت الدراسات السابقة جميعها الكشف عن الأبعاد المجتمعية العالمية، والمحلية وراء تطور أدوار نقابة المهن التعليمية على المستويين: العالمي، والمحلي، وتداعيات تلك الأبعاد على مكانة المعلم المهنية. وهذا ما ستحاول الدراسة الحالية القيام به؛ بهدف فهم الأسباب الحقيقية وراء تدني مكانة المعلم في المجتمع المصري.

## الإطار النظري:

أولاً: نشأة نقابة المهن التعليمية، وتطورها عالمياً:

نشأت نقابة المهن التعليمية كأحدى أبرز مؤسسات المجتمع المدني، التي تنمو فيها فضائل المواطنة، والتي انتقلت في تطورها منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن الواحد والعشرين من كونها تنظيمًا يناضل ضد سياسة القوى الرأسمالية، إلى كونها جزءًا من بيروقراطية الدولة تخضع لأيديولوجيتها الاشتراكية أو الرأسمالية، وصولاً إلى اعتراف الدولة الديمقراطية بجديّة تلك النقابات في الارتقاء بمكانة المعلم المهنية، وبالمهنة على وجه العموم.

وينحدد الهيكل التنظيمي لنقابات المهن التعليمية بحسب درجة مركزية الحكومات؛ فتختلف التنظيمات النقابية- على سبيل المثال، لا الحصر- في كل من: "الولايات المتحدة" و"كندا"، بحسب الولايات أو المناطق التي توجد بها المدارس، وفي "السويد" تتوافر تنظيمات نقابية لكل مستوى تعليمي، وفي "نيوزيلندا" تتوافر نقابات للمعلمين على مستوى الدولة حيث مركزية صنع السياسة، وفي "تركيا" تمثل نقابات المعلمين الوطنية ممثلاً للمعلمين جميعهم في جميع مراحل التعليم (Cooper, 2000, 260-262).

تُرجع بعض الكتابات نشأة التنظيم النقابي في البلدان المختلفة إلى مرحلة التصنيع، وإن اختلف شكل تحركات العمالة، وهيكلتها؛ بسبب تنوع السياقات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية (Smith, 2005, 1). ونشأت نقابات المعلمين في كثير من دول الغرب في أواخر القرن التاسع عشر؛ حيث صار التعليم نشاطاً يُشرف عليه "نظام التعليم العام" **public schooling system** كبديل للجهود الفردية (Bascia, 2015, 2-3)؛ فقد غنّى الإصلاحيون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بإنشاء المؤسسات البيروقراطية التي تشكل الأساس لنظام المدرسة الحالي، وقاموا بوضع أساليب إدارية، ونماذج تنظيمية من أجل مركزية صناعة القرار، وأنشأوا مكاتب متخصصة، وحددوا أدوار العاملين فيها. وفرض مسؤولو التعليم سلطتهم على المعلمين من خلال المطالبة بخبرات علمية خاصة؛ بهدف الارتقاء بمستوى المهنة؛ فنشأت -عندئذٍ- مطالب المعلم، وحقه في المساومة؛ لحماية نفسه من المعاملة التعسفية من قِبَل المسؤولين. وهكذا نشأت النقابات كروابط تسعى لتصحيح اختلالات التوازن في السُلطة بين

الموظفين وأرياب العمل" (Webb & Webb, 1920, 1)؛ أي أن الركيزة الأساسية لنشأة تلك النقابات هي النضال ضد اللامساواة، وهيكل الاستغلال في العمل.

وأكد "بيرن، ويراندي" Burn & Prandy (1965) أن معظم المؤسسات المنشأة في أواخر القرن التاسع عشر، وأطلقت على نفسها اسم "النقابات"، كانت تُوصف -بتدقيق- على أنها مؤسسات جماعية فحسب؛ فقد كانت نادراً ما تُظهر خصائص نقابية؛ مثل: المشاركة في المساومة الجماعية، والنشاط العمالي، والانتماء لحزب العمل الأوسع (111-122)، واقتصار الاهتمام الأساس لتلك المؤسسات على ممارسة الضغوط على المسؤولين بشأن الأجور، أو ما يسمى "الخبز والزبد" (Carter, bread and butter et al, 2010, as cited in McCollow, 2017, 4).

وأطلق "جودرد" Godard (1997) على تلك النماذج النقابية للمعلمين المنشأة في مرحلة التصنيع في أوروبا، وغيرها من الدول "نماذج نقابية صناعية" industrial unionism وُحددت لها وظائف خمس؛ هم (622-624):

أ- الوظيفة الاقتصادية: حيث تلعب النقابات دوراً بارزاً في تعظيم الفوائد الفردية والجماعية؛ مثل: الحفاظ على مستوى الأجور، والأمن الوظيفي، وعدالة الأجور.

ب- وظيفة إضفاء الطابع الديمقراطي على مكان العمل: فتمكن النقابات المعلمين من اكتساب حقوق عديدة؛ فضلاً عن تمكين المدارس من التحول إلى النظام الديمقراطي. إن عملية التفاوض الجماعي تشكل نظام قانون العمل، كما هو الحال مع نظام القانون المدني الذي يحصل فيه الموظفون على الحقوق والضمانات، وتؤكد النقابات أن الموظفين الذين يمثلونها لهم أصوات في القرارات الإدارية التي من شأنها أن تؤثر فيهم؛ أي أن النقابات تؤدي وظائف مماثلة لتلك التي تؤديها الأطراف السياسية، وذلك من خلال تدوير وتمركز متطلبات الموظفين المتنوعة؛ فضلاً عن تقييدها سلطة النظام من خلال المفاوضات الجماعية، ومن ثمّ تفتح الباب أمام مجال حرية الموظفين. وأخيراً فإن النقابات - في ضوء ما تقدم - ما هي إلا منظمات ديمقراطية رسمية يضمن وجودها مشاركة الأعضاء في النظام الديمقراطي.

ج- الوظيفة الثقافية: من الأسباب التقليدية لوجود النقابات أنها تعمل كوسيلة لحل الصراعات أو النزاعات، والتعبير عن مطالب أعضائها؛ فيمحو التحاق المعلم بالنقابة شعوره بالعزلة والضعف، ويكسبه هويةً وشعوراً بالانتماء من خلال عقيدتها الثقافية.

د- الوظيفة الديمقراطية الاجتماعية: تقوم النقابات بمناقشة قضايا مجتمعية تتجاوز مشكلات الأعضاء، مثل: قضية المشاركة في الحياة السياسية، والقضايا المتعلقة بالمعلمين وغيرهم من الموظفين والخاصة باللوائح والقوانين المنظمة للعمل.

هـ - الوظيفة الكفاحية/ المعارضة: كانت النقابات - في ضوء ما أُرخ له من قبل - أداةً للتعبير عن صراعات الصف، وقامت النقابات بهذا الكفاح على كلا المستويين: المكرو، والميكرو؛ فهي - على المستوى "المكرو" - هيئةٌ لتنظيم المظاهرات الاحتجاجية أو الكفاح ضد أصحاب العمل، أو أجندة الحكومات، والنضال من أجل حقوق الطبقة العاملة كافة؛ بينما كانت - على المستوى "الميكرو"- شكلاً لضمان مشاركة الموظفين في الإضرابات المنظمة.

وعليه؛ فإن نشأة النقابات مرجعها- في الأساس- تصور طبيعي لدى الأفراد ممن تتشابه ظروفهم: الاقتصادية، والاجتماعية، والمهنية للاتحاد فيما بينهم؛ ليتبادلوا المشورة، ويتعاونوا في الدفاع عن مصالحهم المشتركة، وبذلك يكون هذا التنظيم علاجاً للضعف الذي يعانيه كلٌ منهم منفرداً، وهكذا ناضل العمال -ومعهم المعلمون- ضد القوى الرأسمالية؛ للدفاع عن حقوقهم: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية؛ مما مكنهم من اعتلاء مكانة مرموقة في المجتمع؛ ولذلك كانوا أحرص الفئات على أداء واجباتهم بإخلاص.

وهكذا ظل لنقابة المهن التعليمية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين دورٌ بارزٌ في تحقيق مصالح أعضائها، من خلال سياسة المساومة الجماعية، والتي نتج عنها "تحسين في أوضاع الأجور، وظروف العمل، والأمن التوظيفي" (Peterson, 1999, 11-19). لقد خلقت اتفاقيات التفاوض الجماعي قدراً من العدالة في النظام البيروقراطي من خلال تطبيق مبدأ المعاملة العادلة من قِبَل أصحاب العمل، حيث السياسات الموحدة وكذلك الإجراءات، كما عملت على حماية المعلمين من التصرفات

Koppich & Andersson, التعسفية والمتقلبة التي يقوم بها أصحاب العمل (2009, 299).

واستخدمت بعض نقابات المهن التعليمية - في ضوء ما أورده كل من " فرجر، وآخرون " verger, et al - استراتيجية المعارضة ضد الحكومة فيما يتعلق بسياسة التعليم وطبيعة إصلاحه؛ خاصةً إذا كان لتلك الإصلاحات أو السياسات تأثير سلبي على الأعضاء فيما يتعلق بالأجور ، وشروط العمل، أو على التعليم ذاته (Verger& fontdevila & Zancajo, 2016, 164).

ومع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٧١م؛ حدث تحول في نظام إدارة الدولة؛ حيث صعود القطاع الخاص كقوى رأسمالية جديدة، وبدأت الدولة في التخلي عن بعض مسؤولياتها الاجتماعية، وسعت القوى الجديدة إلى تحويل المؤسسات البيروقراطية المستفيدة من مجال الرعاية الاجتماعية إلى مؤسسات أصغر حجمًا، وأكثر جدية في توفير الرعاية الاجتماعية (Brunsson& Andersson, 2000, 721-746)؛ فيما نتاجه إضعاف التغيرات الاقتصادية والسياسات النيوليبرالية قدرة النقابات على استخدام قوتها في المعارضة (McCollow, 2017, 10). وهكذا صارت مهنة التعليم في أزمة؛ حيث تخلت الدولة عن دورها في الرعاية الاجتماعية، ووجه المشتغلون بالمهنة اهتماماتهم إلى العناية بالنواحي الإدارية والتنظيمية managerialism، المتعلقة بالشفافية والمساءلة والتقييم، بدلاً من معارضة الأجنحة الحكومية (Gewirtz & Ball, 2000, 253-268).

ومع بداية ثمانينيات القرن العشرين قامت السلطات السياسية في أمريكا بالترويج لمفهوم "النزعة المهنية" Professionalism والذي نقل الاستقلال الذاتي في الممارسة الفردية إلى المنظمة وإدارتها، ويعمل بشكل أساس؛ للسيطرة على الموظفين، والطريقة التي ينظمون بهم أنفسهم وفقاً لرغبات المنظمة المهنية (Fournier, 1999, 280-307). وقد جاء الحديث عن "مهنة التعليم" في إطار سياسة "إعادة هيكلة مؤسسات التعليم" الواردة في أجنحة البنك الدولي؛ حيث تطبيق مبادئ: المساءلة، والشفافية، والتقييم (Lindblad& Lindblad, 2009, 769)، وكانت "النزعة المهنية" تشير إلى أيديولوجية جديدة تدعو إلى سيطرة وهيمنة تكنوقراطية باسم "العلم التخصصي".

إن استخدام السلطات السياسية مصطلح "المهنية" - في ضوء ما أكده "ليلجا" Lilja (2014) - له أهداف تنظيمية أكثر من تلك التي توجه التطلعات المهنية لنقابات المعلمين؛ الأمر الذي يصعب معه ضبط مفهوم "مهنية المعلم"، والذي تتفاوض بشأنه مجموعات للعمل عابرة للحدود من بين مختلف الجهات الفاعلة التي تسعى لضبط المفهوم (501).

وُفرضت - خلال حقبة الثمانينيات - قيود متزايدة على النشاط النقابي؛ نتيجة لانتشار إصلاحات التعليم الليبرالية الجديدة، والتي أدت إلى خلق سياق صارت معه القيود المفروضة على النهج العمالي أكثر وضوحًا، وكان الاهتمام جليًا بضرورة خلق صوت قوي بشأن قضايا السياسة المهنية، والتعليمية (McCollow, 2017, 6). وأكد "شاس" Chase (1997) أن "النموذج الصناعي" وما يتضمنه من معارضة لسياسة النظام التعليمي، لم يعد يتناسب مع تكتيكات مرحلة الإصلاح الليبرالي في المدارس (3-2). وهذا ما جعل "وانر" Weiner (2015) يؤكد أن "الاتفاق الذي جرى بين الرأسماليين والدولة والعمال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والذي سمح بنشوء النموذج الصناعي، وازدهاره؛ تنكر منه - إلى حد كبير - كل من: الرأسماليين، والدولة" (116).

ولم يعد نموذج المعارضة الذي تبنته نقابات المهن التعليمية قبل الأزمة يصلح خلال حقبة الثمانينيات؛ لأن الخلل كان يضرب بجذوره في بنية النظام التعليمي - كما أوضحها تقرير "أمة في خطر" الذي صدر في بداية الثمانينيات The National Commission (on Excellence in Education, April 1983, 5-27) - وهذا ما تطلب ضرورة التفاوض، وأخذ زمام المبادرة في الإصلاح؛ بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة للمعلمين.

وشرع أحد المسؤولين الأمريكيين بالترويج لمصطلح نموذج "النقابات المهنية" كبديل لنموذج "النقابات الصناعية"، رغم أن الرئيس الراحل لمنظمة "الفيدرالية الأمريكية للمعلم" American of Teacher Federation والتي تُعرف - اختصارًا - باسم AFT هو ذاته من قاد إضراب المعلمين في عام ١٩٦٠م، ويؤكد بعض المحللين أنه كان من المؤيدين للنموذج الصناعي لنقابات المعلمين، إلا إنه في أوائل ثمانينيات القرن العشرين كان مدافعاً عن الاقتراح القائل بحاجة نقابات المعلمين إلى الاعتراف بمشكلات بنية النظام التعليمي،



والتأكيد على ضرورة تطويره؛ ولذلك طور "ميتشيل، وكيرشنيير" Kerchner&Mitchell (1998) "نموذج النقابة المهنية" كبديل عن "نموذج النقابة الصناعية".

وفي عام ١٩٩٥م تأسست "شبكة إصلاح نقابات المعلمين Teacher Union Reform Net والتي تُعرف - اختصارًا - باسم "TURN"، وسعت تلك الشبكة مع شبكتي: "الفيدرالية الأمريكية للمعلم"، وهيئة التعليم الوطنية" National Education Association والتي تعرف - اختصارًا - باسم "NEA"، إلى إنشاء نماذج نقابية جديدة يمكنها أن تأخذ زمام المبادرة في بناء مدارس فعالة ومستدامة لجميع الطلاب (Teacher (union Reform Network (TURN), n.d).

وفي أواخر التسعينيات، دافع رئيس أكبر نقابة للمعلمين في أمريكا "بوب تشس" Bob Chase عن فكرة إنشاء تنظيم نقابي جديد New Unionism أطلق عليه "هيئة التعليم الوطنية" National Education Association، والتي تُعرف اختصارًا باسم NEA، والتي لن تنخرط في مشاركة نافذة مع حركة إصلاح التعليم الليبرالية؛ بل ستنافس الإصلاح ذاته في الجوانب المتعلقة بجودة التدريس، وجودة المدارس العامة، Chase, (1997). وهكذا فإن النقابة قد تحولت سياستها من المعارضة إلى المبادرة في إصلاح النظام التعليمي ذاته.

وينطوي هذا المدخل أو النهج على عنصرين أساسيين؛ أولهما: محاولة لبناء علاقات مع لاعبين تعليميين أقوياء، وثانيهما: التمسك بإطار خلقي في مناقشة قضايا التعليم moral high ground (7, 2017, McCollow). ويؤكد Weiner (2015) أن "نقابة المهن التعليمية" - بمشاركتها في حركة إصلاح التعليم الليبرالي - صارت شريكة في نظام يؤكد التفاوت التعليمي" (115).

وأكد "ستيفنسون" Stevenson (2015) أن هذا المدخل في التنظيم النقابي للمعلمين، يمثل عملية شراء لبعض الدوائر الأكاديمية، والتي اكتسبت قدرًا ضئيلاً من الثقل خارجياً لدى بعض النقابات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية (609). إن سيادة "النزعة المهنية" إنما تعكس بالأساس انفصال المهنيين عن حركة النضال المجتمعي، وتخليهم عن سياسة المساومة الجماعية مع النظام البيروقراطي كتقليد كان مائزاً للنموذج النقابي الصناعي".

وغُيّت - على صعيد آخر- بعض النقابات في أوروبا، وأمريكا الجنوبية، بتطوير إجراءات وآليات؛ للمشاركة في وضع السياسات التعليمية، وتنفيذها، Vaillant, 2005، (45)؛ ووضعت نماذج لنقابات المعلمين المهنية لا تؤثر في ذلك النشاط السابق لتاريخ النقابات الصناعية؛ أي أن سياسة "المساومة الجماعية" مستمرة، ولكن الأسلوب تحول من نهج مفاده أن الكل فائز winner- take- all، إلى نهج قائم على المصلحة win-win (McCollow, 2017, 7). وهكذا فإن بعض النقابات في أوروبا، وأمريكا الجنوبية صارت شريكاً في صنع السياسة التعليمية؛ وبذلك حافظت النقابة على تاريخها ومكانتها في المجتمع، واتبعت - في الوقت ذاته- سياسة جديدة، الفائز فيها هو الملتزم بما لتلك المهنة من ضوابط ومحددات.

ويؤكد "ستيفنسون" Stevenson (2015) أن "النماذج الصناعية التقليدية والنماذج المهنية لنقابات المعلمين هي نماذج محافظة بشكل أساس؛ فهي - جميعها- محاولات لإدارة علاقات المعلمين بقيود النظامين القائمين: الاقتصادي، والاجتماعي" (609).

ورغم تأكيد نموذج التنظيم النقابي - في ضوء ما أورده Stevenson, (2014, 954-971) - فاعلية النقابات في تطوير السياسات التعليمية؛ فقد أكد "كيللي" Kelly (2015) أن الإصلاحات الليبرالية الجديدة في التعليم أدت إلى تقليص قدرة نقابات المعلمين على التنظيم، كما غيرت - إلى حد كبير - الظروف التي يعمل فيها المعلمون، وكذلك غيرت من طبيعة التعليم الذي يتلقاه الطلاب، كما كان لتبني السياسات النيوليبرالية الجديدة تأثير سيئ على النقابات، والتي شهدت انخفاضاً كبيراً في كثافة أعضائها (527)؛ حيث أدت السياسات والتشريعات الاقتصادية والصناعية الناشئة عن الليبرالية الجديدة؛ إلى تآكل قدرة النقابات على التنظيم الجماعي والتفاوض. لقد كان الهدف الرئيس من تلك السياسات إعادة هيكلة المؤسسات العامة - مثل: المدارس- على أساس آليات السوق، وتضمن ذلك إدخال عنصر المنافسة، والاستعانة بمصادر خارجية، وتفويض السلطات البنوية، والخصخصة، وإعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية؛ مثل: تحقيق المدخرات المالية، وزيادة الإنتاجية؛ فضلاً عن جعل العمالة داخل القطاع العام أقل أمناً. إن الهدف

الأساس تمثل في تهميش دور النقابات الصناعية (Mccollow, 2017, 15)، وغيابها يعني حسم الصراع لصالح التكنوقراط؛ لتزيد من هيمنتها، وسيطرتها على العمل التربوي. وأطلق على "الأجندة الليبرالية في إصلاح التعليم" وصف "حركة إصلاح التعليم العالمية"، والتي أكدت الترشيد في تمويل التعليم، والتركيز على الدور الاقتصادي للتعليم، والمنافسة والمساءلة، وأسلوب الشراكة، والتحول إلى آليات السوق، والخصخصة Lingard (et al. 2016).

إن أجندة "حركة الإصلاح العالمية" تجري بقوة مدفوعة من قِبَل أصحاب رأس المال المغامرين، والشركات والمؤسسات الخيرية المرتبطة بالشركات والمنظمات المالية الدولية؛ مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ وهذا ما يجعل تبني هذه الشروط شرطاً مسبقاً لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. "وكانت لتلك الحركة تداعياتها على المعلمين، حيث العمالة غير الرسمية، وتكثيف ساعات العمل، وزيادة مستويات التدقيق، والحكم والسيطرة، والتحكم الذي جردَ التدريس من غنى تدريسه" (Stevenson & Gilliland, 2016, 108)، كما أدخلت تلك الإصلاحات الضعف، والوهن، والتفتيت إلى قوة العمل في النظام التعليمي (Verger et al 2016, 159).

لقد تعرضت "حركة إصلاح التعليم لانتقادات عديدة؛ لما لها من آثار سلبية مزعومة على استقرار التعليم، وتركيزها على خفض التمويل، وإعادة هيكلة التعليم المدرسي، وتركيزها على أن التعليم أداة للاستبعاد والتهميش، وسبب في زيادة الاستبعاد الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي الناجم عن آليات السوق (Sahberg, 2011).

إن إشراك النقابات في قضية الإصلاح الليبرالي الجديد - في ضوء ما أكده "بُول" Poole (2001) متناقض بطبيعته، ومدمرٌ لدورهم في تمثيل مصالح أعضائها (186)؛ لأنها ستسعى - وفق تلك الكيفية- إلى ربط مصالحها بمصالح النظامين السياسي، والاقتصادي القائمين، والتخلي عن أيديولوجيتها في الدفاع عن حقوق أعضائها، ومصالحهم، وعن المشاركة في حركة كفاح المجتمع.

ونظرًا لما تعرض له "نموذج النقابة المهنية" من انتقادات؛ فقد نشأ نموذج آخر وهو "نموذج الحركة الاجتماعية"؛ فقد أكد "بيترسون، ووينر" Peterson & Weiner أنه رغم أن النموذج المهني لنقابات المعلمين أكد أهمية قضايا السياسة التعليمية والمهنية. فإنه لم يوفر

أساسًا كافيًا لإصلاح نقابات المعلمين (Weiner, 2015, 112-115)؛ لأنه يسعى لإعادة هيكلة النقابات وفق سياسة النظامين: الاقتصادي، والاجتماعي القانونين، بشكل يتعارض مع أيديولوجية أعضائها في الدفاع عن حقوقهم، وفي النضال ضد أصحاب العمل، أو أجندة الحكومة.

وقد دعا نموذج "نقابية الحركة الاجتماعية" Social movement unionism - والذي نظر إلى النقابة بوصفها جزءًا من حركة أوسع نطاقًا للإصلاح الاجتماعي، بدلًا من التركيز على المصالح الذاتية فحسب- إلى عضوية النقابات التشاركية، أو إصلاح التعليم لخدمة كل الأطفال، والتعاون مع المنظمات المجتمعية، والعناية بقضايا أوسع نطاقًا ذات صلة بالعدالة الاجتماعية (Peterson & Charney, 1999, 11).

وطُور نموذج "نقابية الحركة الاجتماعية"؛ فاستند إلى المفهوم الاشتراكي للعمل المتمثل في النشاط الطبقي للعمال، والذي يتلخص في ضرورة النظر إلى كفاح العمال في سياق كفاح أوسع نطاقًا من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية (Stevenson, 2015).

وتستند "نقابية الحركة الاجتماعية" على أربعة مقومات أساسية كما يأتي: أ- تقوم على أساس محلي. ب- تشجع على اتخاذ قرارات جماعية تتجاوز حدودها الضيقة. ج- تتبنى سياسات للتحرير. د- تسعى لتطوير رؤية تحويلية (Fairbrother, 2008, 214). وتستمد تلك المقومات من أصول العقيدة الجمعية المتصورة ضد الظلم؛ مما يوفر لها الأساس لخلق أجندة نقابية تمتد إلى ما هو أبعد من مواقع العمل المباشر؛ فهناك ارتباط وثيق بين كل من: مكان العمل، والمجتمع المدني، والدولة، والقوى العالمية (Lambert, 1998, as cited in Fairbrother, 2008, 215). وفي مجال التعليم، يقوم هذا النهج على تنظيم القاعدة الشعبية، وبناء تحالف المجتمع، والتعبئة حول رؤية بديلة للنظام التعليمي، هو ما أكده كلٌّ من: "أسmond، و باسكيا" Osmond & Bascia (2013) بأن إقامة علاقات تعاونية بين الحكومات ونقابة المعلمين سيكون له قيمة كبرى في محاولات تحسين جودة التعليم (7).

ويقترح كلٌّ من: "ستيفنسون، وجيليلاند" Stevenson & Gilliland (2016) تنظيمًا نقابيًا للمعلمين يقوم على أساس "مهنية ديمقراطية جديدة" لا يسعى لمحاكاة الممارسات التقليدية للمهن الأخرى؛ مثل: القانون، والطب، ولكنه يقوم على أساس الالتزام

بتحديد الهوية المهنية لعمل المعلم، وبناء تحالفات مع الطلاب، والآباء، والمجتمع بشكل عام (118-108)؛ مما يتطلب إعادة هيكلة النقابات نفسها لجعلها أقل بيروقراطية، وأكثر ديمقراطية (Stevenson, 2015, 610). وثمة سمات أخرى لهذا النموذج النقابي؛ أبرزها: الاعتراف بآثار العولمة، والتأكيد على بناء التضامن الدولي مع عديد من نقابات المعلمين: الوطنية، والإقليمية؛ سواء الفردية منها أو المتعاونة مع منظمات أخرى، والتي تشارك في العمل خارج حدود بلدانها؛ لدعم التعليم، والمعلمين، ومنظماتهم Mccollow, (9, 2017).

بناء على ما تقدم؛ فإن نقابية "النزعة المهنية" لن يُسمح فيها للمعلمين بممارسة أدوارهم المهنية التي تمكنهم من السيطرة الكاملة على مهنتهم؛ حيث تبني سياسة المساومة الجماعية مع أصحاب المدارس، فهم منفذون فحسب لسياسات الإصلاح العالمية، لا يشاركون في إصلاح التعليم أو تطويره، أو حتى في صنع السياسة التعليمية، وبذلك فهم ليسوا أصحاب قرار في مهنتهم؛ بينما تُعد "نقابية الحركة الاجتماعية" تنظيمًا ذا فكرٍ تجديدي في المجتمع، تنطلق من رؤية مجتمعية عميقة وهي تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكي تضمن النقابة لأعضائها مكانتين: اجتماعية، ومهنية مرموقتين، فإن النقابة تعقد عددًا من الشراكات مع المؤسسات المعنية بشؤون المعلم؛ إعدادًا، وتوظيفًا، وتنميةً؛ لوضع أجندة نقابية جديدة وتحدد فيها هوية المهنة.

وقد ارتبطت نشأة نقابة المهن التعليمية بقصة كفاح من أجل "الخبز والزبد" كجزء من كفاح مجتمعي؛ ولذلك ارتقت مكانتا المعلم: الاجتماعية، والمهنية. كما ظهر - نتيجة لحركة تطور المجتمع- نموذجان لتطوير النقابات؛ أحدهما: أهمل قصة الكفاح المجتمعي، وسياسة المساومة الجماعية مع أصحاب المدارس، وسعى إلى إنشاء مؤسسات جديدة تُعنى بالجانب التنظيمي للمهنة؛ حيث تطبيق مبادئ: المساواة، والشفافية، والتقييم، وروجت لهذا النموذج بعض الدوائر الأكاديمية تحت مسمى "العلم التخصصي". ثانيهما: انطلق من رؤية مجتمعية تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية حيث الشراكة مع الحكومة في وضع سياسة لإصلاح المجتمع ككل، وألاً تتخلى النقابة عن أدوارها: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، وتبقى لها السيطرة على المهنة.

ثانيًا: واقع نقابة المهن التعليمية في مصر:

## أ - النشأة والتطور:

نشأت الحركة العمالية في مصر عقب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م، وكانت مطالبها اقتصاديةً بحتةً، ثم استخدمت التيارات السياسية السائدة آنذاك تلك الحركة في زعزعة قوى الاستعمار؛ ولذلك سعت قوى الاستعمار إلى وضع سياسة محددة لتلك النقابات المهنية، سارت على نهجها الحكومات الوطنية بعد ذلك.

واستطاعت دراسة (حامد، ١٩٧٥) أن تحلل بتدقيق الحركة العمالية في مصر في الفترة ما بين: (١٩٣٧-١٩٢٤م)؛ من خلال الاطلاع على الوثائق البريطانية، مؤكدة أن تلك الحركة انمازت بجملة من الخصائص؛ منها: (١٨-٤٧، ١٠٥)

- عقب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م تفاقمت مشكلات العمل، فاندلعت حركة إضرابات عارمة في المناطق التي اتخذتها القوى الاستعمارية قواعد صناعية خلال الحرب؛ مثل: القاهرة، والإسكندرية، ومدن القناة، وكانت دوافع تلك الحركة اقتصاديةً بحتةً، وانحصرت المطالب العمالية في تلك الحقبة على ما يأتي: ١- إصدار تشريعات العمل التي تكفل تنظيم العلاقة بين كل من: العمل، ورأس المال، وحماية حقوق العمال. ٢- إيقاف حركة الفصل الجماعي التي انتشرت في كل القطاعات الاقتصادية. ٣- زيادة الأجور؛ لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، وخفض عدد ساعات العمل. ٤- الاعتراف القانوني بنقابات العمال. فشكلت - عندئذ - القوى الاستعمارية لجنة "التوفيق والتحكيم" في ١٨ أغسطس في عام ١٩١٩م من خمسة أعضاء من كبار الموظفين، برئاسة موظف إنجليزي هو السير "جرانتيل"، وعُهد إليه بتسوية المنازعات التي تنشأ بين العمال، وأصحاب العمل في شتى أنحاء البلاد.

- ومع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٢٩م، والتي امتد أثرها إلى مصر، دفعت تلك الأزمة العمال إلى إعادة تنظيم نقاباتهم، وممارسة العمل الجماعي في مواجهة القوى الرأسمالية؛ فصدر على الفور تشريع العمل في مارس لعام ١٩٢٩م، وتحددت فيه عقود العمل، والتزامات أصحاب الأعمال والعمال، وساعات العمل اليومية، والأحكام الخاصة بإصابات العمل، وأمراض المهنة، وأشار التشريع إلى ضرورة إنشاء مكتب العمل؛ لمراقبة تنفيذ القانون.

- تدارك الإنجليز- في الثلاثينيات من القرن العشرين- خطورة استخدام العمال كعنصر من عناصر الحركة السياسية الموجهة ضد استبداد القصر والإنجليز؛ خاصة بعد استمرار الصراع بين حكومتي: "الوفد"، و"حكومة"الدستوريين الأحرار" حول قيادة الحركة العمالية؛ لذلك شرع كبار موظفي الإنجليز بوزارة الداخلية للتفكير في رسم سياسة عمالية، تكفل للحكومة السيطرة على نشاط العمال، وتناى بهم عن تيار العمل السياسي، وربما ساعدتهم في ذلك ضعف الوعي الطبقي لدى العمال.

- كانت نقابة المعلمين بالقاهرة يرأسها في ذلك الحين "محمد بك لبيب الكرداوي"، وكان عدد أعضائها ١٤١ عضوًا، وكان أعضاء هذه النقابة من حملة الشهادات العليا من المعلمين، ولذلك كان من الطبيعي أن تتعدد اتجاهاتهم السياسية.

- ظلت الحكومات المصرية- حتى الوطنية منها- خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم عاجزة عن أخذ زمام المبادرة لحل المسألة العمالية، وبخاصة مشكلات: الأجور، والبطالة، وشروط العمل المجحفة؛ فقد هُمش أصحاب القضية أنفسهم، ولم يُعن بهم في الجهاز الإداري للدولة، الذي صار مقصورًا على اختصاص رجال مكتب العمل الإنجليز، ورجال الأمن العام الإنجليز، والمجلس الاستشاري الأعلى للعمل الذي يمثل بعض المصالح الحكومية الخاضعة بصورة، أو بأخرى لنفوذ الإنجليز. ومع استمرار الضغوط المستمرة للعمال قبيل الحرب العالمية الثانية، صدر قانون الاعتراف بالنقابات في عام ١٩٤٢م.

وهكذا فقد كانت البدايات الأولى لنشأة نقابة المعلمين مع نهاية عشرينيات القرن العشرين، والتي كان أعضاؤها من تيارات سياسية متعددة، ويحاول كل تيار استقطاب الحركة العمالية؛ الأمر الذي بدا وكأنه يهدد نفوذ الإنجليز في تلك الفترة؛ لذلك سعت القوى الاستعمارية الرأسمالية إلى وضع سياسية عامة للنقابات؛ للتقليل من حدة صراعات الصف. وفي عام ١٩٥١م صدر قانون رقم (٢١٩) بشأن إنشاء نقابة المهن التعليمية، والذي عُُدلت بعض موادها خلال الفترة ما بين عامي: (١٩٥٤ - ١٩٦٩)، (الجريدة الرسمية، ١٩٥٤؛ ١٩٥٦؛ ١٩٥٩؛ ١٩٦٩). ففي عامي ١٩٥٤م، ١٩٥٦م صدر قانونا رقم: ٦٦، ٧٤، على الترتيب بشأن تحديد نسب الفئات الممثلة في الجمعية العمومية وفي مجلس النقابة، ومنها ما هو متعلق بشأن توسيع أشكال الخدمات التي تقدمها النقابة، وخلال تلك

الفترة، وتحديدًا في عام ١٩٥٦م - الذي شهد جلاء القوات البريطانية عن مصر - فقد صدر قانون رقم (٣٧٤)، وجاءت مادته الثانية لتحديد أهداف النقابة كما يأتي:

١- العمل على رفع مستوى المهن التعليمية، ونشر الثقافة بما في ذلك إنشاء المعاهد التعليمية المختلفة، أو الاشتراك في تأسيس الجمعيات، والمؤسسات المعنية بإنشاء هذه المعاهد.

٢- رعاية مصالح أعضائها: الأدبية، والمادية.

٣- إبداء الرأي فيما يستشيرها فيه وزير التربية والتعليم فيما يتعلق بشؤون المعلمين.

وتؤكد الكتابات أنه كان للنقابات المهنية دور بارز في انسحاب القوات البريطانية؛ فبحلول منتصف عام ١٩٥٢ جرى توحيد القوى السياسية المختلفة، والتي طرحت شعارات النضال من أجل انسحاب القوات البريطانية، وبدأ الأمر بإنشاء "اللجان الوطنية الشعبية"، والتي شملت ممثلي مختلف الأحزاب والاتجاهات، وأشخاصًا من خارج الأحزاب، وأضرب ما يقرب من ٤٠٠٠٠ عامل في منطقة قناة السويس، كما تأسست اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال مصر في البلاد، والتي ضُمَّت ممثلين لـ (١١٥) منظمة مهنية وجمعية مصرية، وأقامت "اللجنة التحضيرية اتصالات مع الاتحاد العالمي لنقابات العمال، الذي غدّه الكثيرون في مصر موليًا لـ "موسكو"، ومؤيدًا لـ "الشيوعية". بدأت كل هذه الهياكل في تشكيل جمعية سياسية وطنية جديدة على أساس الدعاية المعادية للغرب، والدعوة الوطنية (باكلانوف، ٢٠١٩، ٦١).

يتبين من خلال ما سبق، أنه كان لنقابة المهن التعليمية قبل اندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م دور بارز في انسحاب القوات البريطانية عن مصر، وعقب الثورة صارت النقابة إحدى مؤسسات الدولة البيروقراطية، والتي حددت لها الدولة أهدافها بالارتقاء بالمهنة من خلال السعي لإنشاء معاهد ومؤسسات للإعداد المهني للمعلم، وبالفعل شهدت بداية الخمسينيات توسعًا في إنشاء كليات المعلمين في بعض محافظات مصر.

كما تمتعت النقابة باستقلالية تامة في إبداء الرأي فيما يستشيرها فيه وزير التربية والتعليم، ولكن لم تكن قضيتا المساومة الجماعية، أو الكفاح المجتمعي واضحتين في أجندة النقابة؛ وكذلك قضية المشاركة في القرارات التي تخص أوضاع المعلمين؛ لسعي الدولة -



عندئذ - إلى توفير الاحتياجات الأساسية لكل البشر في المجتمع، ومن ثم انكشفت المساحة التي يمكن أن تتحرك في إطارها نقابات المهن التعليمية؛ فتوقف نموها، ولم تتراكم خبرتها. وقد تشكل مجلس النقابة - في ضوء ما أوردته المادة رقم (١٤) من قانون (٣٠٠) لسنة ١٩٥٦م - من ثلاثين عضوًا - دون الرئيس، والوكيلين مقسمين بالتساوي إلى فئتين؛ الأولى: معلمون مضى على تخرجهم أكثر من (١٥) عامًا، والثانية: معلمون مضى على اشتغالهم بالتدريس (١٥) عامًا على الأقل.

كما حددت المادة رقم (١٩) من قانون ٣٧٤ لسنة ١٩٥٦ مهام مجلس النقابة فيما يلي:

١- إعداد اللائحة الداخلية للنقابة، واقتراح ما يرى إدخاله من تعديلات بعد ذلك، ويصدر وزير التربية والتعليم هذه اللائحة، وما يدخل عليها من تعديلات بعد تصديق الجمعية العمومية.

٢- تنفيذ قرارات الجمعية العمومية.

٣- العمل - بكل الوسائل - على رفع شأن المهنة؛ أدبيًا، وماديًا، بما في ذلك إنشاء المعاهد التعليمية المختلفة، أو الاشتراك في تأسيس الجمعيات والمؤسسات المعنية بإنشاء هذه المعاهد.

٤- الإشراف على الحسابات، وتحصيل الرسوم.

٥- حسم كل نزاع يقوم بين الأعضاء بسبب مهنتهم، وتسوية ما يقوم بينهم، وبين الغير من خلافات.

٦- مباشرة السلطة التأديبية للمخالفين، والدفاع عن حقوق أعضاء النقابة.

٧- النظر فيما يتقدم به الأعضاء من اقتراحات؛ لعرضها على الجمعية العمومية.

ومع نهاية العشرينيات، وحتى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين سعت القوى الاستعمارية إلى إحكام سيطرتها على الحركة العمالية من خلال منعهم من التمثيل النسبي في الجهاز الإداري؛ كي لا يكون لهم صوت يمثلهم لمناقشة القرارات الإدارية المتعلقة بهم. ونشأت - مع نهاية العشرينيات - نقابة المعلمين على استحياء في القاهرة، والتي كان أعضاؤها من حملة الشهادات العليا ذوي الاتجاهات السياسية المختلفة، وتحت الضغوط المستمرة للعمال اعترفت القوى الاستعمارية بقانون النقابات في عام ١٩٤٢م. وكذلك صدر قانون إنشاء نقابة المهن التعليمية في عام ١٩٥١م، واستمرت الحكومة المصرية الوطنية

بعد جلاء الاستعمار في تهميش المعلمين عند مناقشة القرارات الإدارية المتعلقة بشؤونهم، وانخراطهم - المعلمين - في أعمال بيروقراطية تنظيمية.

لقد نشأت نقابة المهن التعليمية كجزء من بيروقراطية الدولة، تخضع لقواعد النظام السياسي، ولوائحه. والتي حُددت لها أهدافها بالارتقاء بمهنة التعليم؛ حيث شغلت قضية "إعداد المعلم" عناية المسؤولين آنذاك؛ لأن أعضاء النقابة كانوا من حملة الشهادة العليا فحسب، وكان عددهم لا يتجاوز (١٤١) عضوًا، ولذلك كان أول أهدافها إنشاء معاهد لإعداد المعلم. وكانت الدولة - ممثلة في النقابة - حريصة أيما حرص على الارتقاء بالمهنة، وبمستوى إعداد أعضائها، وتمكينهم من المعارف التخصصية. ولكن لم تكن قضية المساومة الجماعية أو عدالة الأجور واضحة في جدول أعمال النقابة؛ لأن الدولة البيروقراطية سعت إلى تقليل المساحة التي يمكن أن تتحرك في إطارها نقابات المهن التعليمية؛ فتوقف نموها، ولم تتراكم خبراتها.

ب - نقابة المهن التعليمية خلال الفترة من (٢٠٢٠ - ١٩٦٩م)

مرت نقابة المهن التعليمية بمرحلتين ارتبطت فيها بحركة تطوير المجتمع المصري كما يأتي:

- المرحلة الأولى في الفترة ما بين عامي: (١٩٦٩ - ١٩٩٢م)

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر - عقب هزيمة الجيش المصري في حرب ١٩٦٧م - تنحيه عن رئاسة الجمهورية العربية المتحدة، وتم نقل مهام الرئيس إلى نائبه "زكريا محي الدين"، ولكن بدأت تتشكل تجمعات في البلاد في القاهرة تطالب بإعادة "ناصر" إلى منصب الرئيس، وسرعان ما زادت هذه التجمعات وتحولت إلى مظاهرات حاشدة؛ فضلًا عن التنظيمات العمالية في ضواحي العاصمة، وفي عدد من الشركات الكبيرة، بما في ذلك التجمعات الصناعية في حلوان التي ساعدت في الاحتشاد، والتوجه بحافلات المصانع إلى القاهرة. وعقب عودة "جمال عبد الناصر" للرئاسة، وفي أوائل عام ١٩٦٨ طرح شعار "التعبئة الشاملة لقدرات الأمة لصد العدو" (باكلاونوف، ٢٠١٩، ١٣٢-١٣٩)، والذي صار - فيما بعد - هدفًا قوميًا للمجتمع.

وفي عام ١٩٦٩ صدر قانون رقم (٧٩) بشأن نقابة المهن التعليمية، والذي نص على إلغاء قانون رقم (٢١٩) لسنة ١٩٥١م، والقوانين المعدلة له (الجريدة الرسمية،

١٩٦٩)، وحدد أهم الأسس والمبادئ التي أنشئت في ضوءها النقابة كمؤسسة مجتمعية، تسعى - كما جاء في أول أهدافها- لتحقيق أهداف المجتمع القومية.

وتحددت أهم أهداف النقابة فيما يأتي:

١- المساهمة في خدمة المجتمع؛ لتحقيق أهدافه القومية؛ وذلك من خلال: تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع والتعاون مع المنظمات الشعبية المحلية في هذا السبيل، العمل على نشر الثقافة والتعليم بما في ذلك انشاء المدارس، والمعاهد العلمية المختلفة، والاشتراك في تأسيس الجمعيات والمنشآت المعنية بإنشاء هذه المدارس والمعاهد، المعاونة في خطط التنمية والمشروعات التربوية والتعليمية، التعاون مع اتحاد المعلمين العرب، والنقابات المهنية المختلفة، والمنظمات المماثلة في الدول العربية،.. وغيرها من منظمات المعلمين في العالم؛ للعمل على تحقيق أهداف الأمة العربية، ونصرة قضاياها.

٢- العمل على رفع مستوى المهنة التعليمية من خلال: المحافظة على كرامة المهنة ورفع مستوى التعليم وكفايتي المعلمين: العلمية والمهنية، المساهمة في تخطيط التعليم وتطوير نظمه، ومناهجه؛ في ضوء حاجات المجتمع، ربط البحوث باحتياجات المجتمع ومشكلاته المحلية، عقد الصلات مع اتحاد المعلمين العرب ومنظمات المعلمين في العالم؛ للنهوض بمستوى التعليم والمعلمين، وتبادل البحوث التربوية، والتجارب التعليمية، واقتباس الصالح منها.

٣- تقديم الخدمات لأعضاء النقابة وذلك بتقديم الخدمات: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية، وتقديم المساعدة عند الحاجة، وتوفير الرعاية الصحية، وتنظيم معاش للشيخوخة والعجز والوفاة، وقد نص المشروع - تحقيقاً لعقد الصلة بين النقابة كتنظيم جماهيري، وبين التنظيم الجماهيري القائد- على أن يجرى نشاط النقابة في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي.

ويتكون مجلس إدارة النقابة (مادة رقم: ٤٣) من نقيب، وأربعين عضواً تختارهم الجمعية العمومية للنقابة بالانتخاب المباشر، وبأغلبية أصوات الحاضرين، وينتخب مجلس إدارة النقابة كلاً من: الوكيلين، والأمين العام، وأمين الصندوق، وثلاثة مساعدين للأمين العام.

وجاءت - في ضوء ما وردَ بالمذكرة الإيضاحية لقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٩ - أهم الأسس والمبادئ المتضمنة في القانون السابق كما يأتي:

أولاً- وحدة التمثيل النقابي للمشتغلين بالتعليم: فقد حرص المشروع على تحقيق هذه الوحدة؛ منعا لتشتت المشتغلين بالمهنة؛ فنص في مادته الأولى على أن تكون نقابة المهن التعليمية وحدها ممثلة للمشتغلين بمهنة التربية والتعليم، ولم يمانع في تكوين روابط لفئات من المشتغلين بالتدريس؛ وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٤م. وتجنباً لتشتت جهود العاملين في ميدان التعليم في مجالات الخدمة: القومية، والاجتماعية، والمهنية، وتنسيقاً لجهودهم؛ نص مشروع القانون - في مادته رقم (٧٣) - على تأليف لجنة نقابية مشتركة من كل من نقابتي: المهن التعليمية، والخدمات التعليمية والتي تمثل العاملين في الوظائف والخدمات التعليمية المعاونة لتحقيق هذا الهدف.

ويقضي القانون الحالي - في مادتيه: ٣٠، ٣٤- بأن تكون عضوية النقابة شرطاً لمزاولة مهنة التعليم في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم، والمدارس والمعاهد الخاصة، وتوطئة لضم النقابة جميع المشتغلين بالتعليم على اختلاف أنواعه، وأجيز لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والمعاهد العالية، والأزهر الانضمام إلى النقابة بصفة اختيارية.

ثانياً- دعم الأهداف الاشتراكية للنقابة وتحديدها؛ عبر المساهمة في خدمة المجتمع، وتحقيق أهدافه القومية، والعمل - كذلك- على رفع مستوى المهنة التعليمية، وتقديم الخدمات: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية. (مادة رقم: ٣)

ثالثاً- التمثيل الديمقراطي السليم للجماهير المنضمة للنقابة: فقد نص القانون في مادته رقم (١٣) - على:

أن التمثيل ليس على أساس الشهادة التي حصل عليها المعلم؛ فتُجرى الانتخابات في ضوء تقسيم المعلمين إلى فئتين رئيسيتين؛ الأولى: الفئة (أ) وتضم المعلمين ذوي المؤهلات العليا، والثانية: الفئة (ب) وتضم المعلمين ذوي المؤهلات الفنية المتوسطة وذوي الخبرة ممن مضى على اشتغالهم بالتعليم عشر سنوات على الأقل، بحيث تمثل كل فئة منهما نصف أعضاء مجلس النقابة، واللجان بالمناطق التعليمية؛ بيد أن قد ألغي فيما بعد ذلك القانون الداعم للتعب، والطائفية، والفرقة، واكتفى في مادته رقم (٣)- باشتراط الاشتغال بمهنة التعليم؛ تدريسيًا، أو إشرافًا، أو عملاً فنيًا ذا صلة بالتدريس، وأن يكون قد سبق له

التدريس مدة خمس سنوات على الأقل، وأن يمثلوا - في ضوء المادة رقم (١٥) - في مجالس إدارة النقابة، والنقابات الفرعية، والنقابة العامة، بحسب نوعية التعليم دون النظر إلى شهادات المنتمين إلى كل نوعية منها؛ بحيث تضم ممثلين بالتعليم الابتدائي، ودور المعلمين، والتعليم الإعدادي، والثانوي، وما في مستواه، والتعليم الفني، والعالي، والجامعي؛ بشرط ألا يقل تمثيل كل نوعية من هذه النوعيات عن ١٠%، ولا يزيد عن ٥٠%.

أما عن التشكيل الهرمي من مستوى المركز، والقسم إلى مستوى الجمهورية؛ يحصر القانون السابق تشكيل النقابة في النقابة العامة، ولجانها بالمناطق التعليمية، بيد أنه قد نص مشروع القانون الجديد على أن تُشكل النقابة من قِبَل النقابة العامة ومقرها القاهرة، ونقابات فرعية بالمحافظات تتبعها لجان نقابية على مستوى المراكز، والأقسام الإدارية، ويهدف هذا التشكيل الجديد إلى دعم الصلة من القاعدة للقمة، مثلها في ذلك مثل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي، كما نص مشروع القانون الجديد على أن تكون اللجنة النقابية بدائرة كل قسم أو مركز هي الأساس، فتقوم جمعيتها العمومية المكونة من أعضاء النقابة في هذه الدائرة بانتخاب مجلس إدارة اللجنة النقابية بالمركز أو القسم، قوامه (١٥) عضواً، ويشكل أعضاء مجالس إدارة اللجان النقابية بدائرة المحافظة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالمحافظة، وهي التي تقوم بانتخاب مجلس إدارة النقابة الفرعية بالمحافظة وقوام أعضائه (٣١) عضواً، ثم تشكل مجالس إدارة النقابات الفرعية بالمحافظات الجمعية العمومية للنقابة العامة، وهي التي تقوم بانتخاب مجلس إدارة النقابة العامة البالغ عدد أعضائها (٤٠) عضواً بخلاف النقيب (المواد: ١١، ١٢، ١٤) على الترتيب.

رابعاً- إعفاء النقابة من التكاليف المالية: حيث انفرد مشروع القانون الجديد بتخصيص فصل خاص لمالية النقابة، وأن أهم ما استحدثته في هذا الخصوص - وفقاً للمادة رقم (١٠)- إعفاء النقابة، وفروعها، وصندوق المعاشات، والإعانات، وكافة المنشآت التابعة لها من الضرائب، والرسوم، والتمغة، والعوائد، إلى ما غير ذلك من تكاليف مالية، كما تُعفى أموال النقابة العامة، والنقابات الفرعية، والصناديق الثابتة، والمنقولة، وجميع العمليات الاستثمارية - مهما بلغ نوعها- من جميع الضرائب، والرسوم التي تفرضها الحكومة، أو أية سلطة عامة (مادة رقم: ١٠).

خامساً- الرقابة المستمرة على القيادة النقابية: وقد جعل مشروع القانون لهذه الرقابة صوراً متعددة؛ هي: أ- نشر الميزانية والحسابات الختامية والقرارات (مادة رقم: ٦). ب- الاطلاع على السجلات والدفاتر (مادة رقم: ٩). ج- ضمان التجديد في القيادات النقابية (مادة رقم: ١٤). د- تحقيق الجدية في العمل النقابي (مادة رقم: ١٦)

ويختص مجلس إدارة النقابة في ضوء ما وردَ بالمادة رقم (٤٥) - بما يأتي:

- إعداد اللائحة الداخلية للنقابة، وفروعها، وما يرى إدخاله عليها من تعديلات.
- تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للنقابة.
- تشكيل لجان فنية؛ لتحقيق أهداف النقابة، وتحديد وسائل تنفيذها.
- تنظيم لقاءات دورية بين مجلس إدارة النقابة العامة، وبين مجالس إدارة النقابات الفرعية.
- إدارة أموال النقابة؛ وتحصيل الرسوم المستحقة من الأعضاء.
- متابعة نشاط مجالس إدارة النقابات الفرعية، وله حق الاعتراض على قرارات هذه المجالس التي تتعارض مع سياسة النقابة.
- إعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية، وعرضها على الجمعية العمومية.
- العمل على حسم ما ينشأ من منازعات بين الأعضاء، أو بينهم وبين أصحاب العمل.
- ويختص مجلس إدارة اللجنة النقابية - في ضوء ما وردَ بالمادة رقم (٣٤) - بما يأتي:

- تنسيق النشاط: التربوي، والقومي للمعلمين، كل في دائرته، وذلك في إطار التخطيط العام الذي يحدد مجلس النقابة العامة.
- تنسيق النشاطات: الرياضية، والاجتماعية، والثقافية للأعضاء.
- تشكيل لجان فنية لمختلف أوجه النشاط.
- تحصيل اشتراكات أعضاء النقابة
- صرف المعاشات المقررة للأعضاء.
- إعداد الحساب الختامي للسنة المنتهية.
- الأعمال الأخرى التي يكلفه بها مجلس إدارة النقابة الفرعية في المحافظة.

ويتبين - في ضوء ما تقدم- أنه قد اقتصرَتْ اختصاصات مجلس إدارة النقابة ولجانها على أداء المهام البيروقراطية التنظيمية التي لا علاقة لها بالأدوار: الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية ذات الصلة بمكانة المعلم المهنية.

واستمر - خلال تلك الفترة- انشغال نقابة المهن التعليمية - كمحور رئيس - بقضية إعداد المعلم، وعدته هدفاً أساساً في جدول أعمالها، رغبة منها في الارتقاء بالإعداد التخصصي للمعلمين. وبالفعل تحولت كليات المعلمين التي أنشئت في بعض محافظات مصر إلى كليات التربية، وشهدت بداية السبعينيات إنشاء عدد من كليات التربية في مختلف محافظات مصر، تجمع الدراسة فيها بين المواد العلمية، والأدبية.

وسعت الدولة الاشتراكية - في تلك الفترة- إلى تعبئة الجماهير للانخراط في مشروع اجتماعي شامل يتجاوز الأقليات والجماعات، ويستوعبها جميعاً في مجراه الرئيس، وينتفي في إطاره الاستغلال الطبقي، والتخلي عن الأطر الطبقيّة للجماعات إلى إطار أوسع وأرحب، وهذا ما استوجب إعادة تنشئة البشر في المجتمع؛ وفق قيم، وعواطف الإطار الأعلى والأشمل، وإضعاف قيم وعواطف الأطر الاجتماعية الضيقة. وقد تحدد الهدف القومي - حينها- بمواجهة العدو الإسرائيلي، دون متابعة لمشكلات الداخل ذات الصلة بالتعليم، وأوضاع المعلم. ودون سعي لتحديد هوية المهنة، وأدوارها. إن النقابة قد كرست - بهذه الكيفية- مفهوم المعلم الموظف، ودعمت الهيمنة البيروقراطية عليه، فيما مآله تدني المهنة، وترديها.

وسعى مشروع القانون السابق - كذلك- إلى مساواة المعلمين بغيرهم من العاملين في الخدمات التعليمية؛ دون مراعاة لخصوصية أوضاع المعلم؛ لأن هدف الدولة الأساس هو تعبئة الجماهير؛ لتحقيق أهداف المجتمع القومية، لا الانشغال بالمطالب الضيقة لأبنائها.

ومع تبني الحكومة المصرية لسياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤م، جرى تنفيذ جملة من الإصلاحات في النظام النقدي والمالي؛ لتدارك أزمة الديون الخارجية، والتي استمرت حتى عام ١٩٨٠ (حسن، ٢٠٠٦، ص. ١١٣)، ولكن اندلعت في عام ١٩٧٧م مظاهرات صاخبة معارضة تلك الإصلاحات، ولم تهدأ المظاهرات إلا بعد أن تراجعَت الحكومة عن قراراتها، ولذلك لم تحدث تغييرات جوهرية في قوانين النقابة خلال تلك الفترة.

وقد صدرت - في الفترة ما بين: (١٩٩٢-١٩٧٦م) - جملة من التعديلات على القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٩م؛ ففي عام ١٩٧٦ صدر قانون رقم (٨٩) بشأن تعديل مدة

عضوية مجلس إدارة النقابة بحيث تكون أربع سنوات للجنة النقابية والنقابة الفرعية والنقابة العامة، وفي عام ١٩٨٠م صدر قانون رقم ( ٩٧ ) بشأن تقرير معاش ثابت ودائم للمعلمين وللمستحقين عنهم يفيد جميع أعضاء النقابة الذين سبق تقاعدهم والذين سيتقاعدون. وفي عام ١٩٩٠م صدر قانون رقم (٣) بشأن توحيد قيمة الاشتراكات السنوية للأعضاء؛ سعياً لزيادة موارد النقابة؛ كي تتمكن من رفع قيمة معاش الأعضاء، ومواجهة الأعباء المتزايدة للنقابة بعد أن صار اشتراك أعضائها أقل الاشتراكات، وترشيد الفقد من موارد النقابة نتيجة الاستمرار في دفع الاشتراك المُخفض؛ رغم تزايد مدة الخدمة. وفي عام ١٩٩٢م صدر قانون رقم ( ١٣ ) بشأن زيادة قيمة رسمي القيد والاشتراك السنوي بالنقابة للأعضاء؛ سواء للذين يعملون داخل مصر، أو خارجها.

ورغم ارتفاع حجم الديون الخارجية خلال الفترة السابقة؛ فإن القانون السابق قد نص على: "حرصاً من اللجنة على رفع مستوى المعلم؛ مادياً، وثقافياً، واجتماعياً، وتقديراً، للدور الذي يقوم به بوصفه مثلاً أعلى في التضحية، والبذل، والعطاء، فانياً عمره وصحته في صناعة الأجيال، وتكريماً له في حياته؛ فإنها توصي بضرورة إعداد كادر خاص للمعلمين" (الجريدة الرسمية، ١٩٩٢). ويُطرح هنا تساؤل دون إجابة: كيف ستقوم الدولة برفع مستوى المعلم؛ مادياً، وثقافياً، واجتماعياً في ظل أزمة الديون الخارجية؟!

إن الدولة - ممثلة في النقابة - تباينت اهتماماتها في المرحلة الأولى؛ فغنيت في عام ١٩٦٩م بحشد الجماهير؛ لتحقيق التطلعات السياسية للدولة، وانصب اهتمامها في عام ١٩٩٠م بالبحث عن موارد بديلة؛ بقصد زيادة قيمة معاش الأعضاء، وجاء ذلك كله متماسياً مع سياسة الدولة في التخلي عن الرعاية الاجتماعية لمؤسساتها؛ لمواجهة أزمة ديونها الخارجية، إلا أن النقابة - في ظل تلك الأزمة - جاءت مؤكدة في عام ١٩٩٢م ضرورة الارتقاء بالأوضاع: المادية، والثقافية، والمهنية للمعلم من خلال إعداد كادر خاص له، ومثلت تلك الفترة بداية مرحلة جديدة في تاريخ النقابة.

- المرحلة الثانية: في الفترة ما بين عامي: (٢٠٢٠ - ١٩٩٢م):

استمرت أزمة الديون الخارجية، ولم تكف الإصلاحات النقدية والمالية التي اتبعتها الحكومة المصرية في المرحلة السابقة، ولذلك اتبعت الحكومة مع بداية التسعينيات، وحتى نهايتها سياسة إعادة هيكلة مؤسسات المجتمع؛ ومنها: "نقابة المهن التعليمية"، حيث التوجه



نحو اقتصاد السوق، وخلق مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٣، ٥٧).

وقد صدر في عام ١٩٩٩م القرار الوزاري رقم (٥٦٥) (الجريدة الرسمية، ١٩٩٩) والذي أكد إلغاء الفصل الأول من الباب الأول من اللائحة الداخلية لقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٩م الخاص بإنشاء نقابة المهن التعليمية، والعمل وفق مواد اللائحة الجديدة، والتي جاء في مادتها الأولى أن: "نقابة المهن التعليمية نقابة مهنية تخضع لأحكام القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٩، وتعديلاته... وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتضم المشتغلين بمهنة التربية والتعليم، والذين سبق اشتغالهم بها، ويكون مقرها الرئيس القاهرة، ولها فروع طبقاً لأحكام القانون".

ولم تتغير أهداف النقابة عما جاء في مادته الثانية من القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٩، بينما طرأ تغيير على مجلس إدارة النقابة حيث أكدت المادة رقم (٥) من القانون أن مجلس النقابة يتكون من إحدى عشرة لجنة فرعية، تختص كل منها بجملة من الاختصاصات كما يأتي:

١- لجنة البحوث الفنية: والتي تختص بتطوير نظم التعليم ومناهجه، وخطط التنمية والمشروعات التربوية.

٢- لجنة الشؤون القومية: والتي تختص بتعبئة أعضاء النقابة، وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع، وإجراء البحوث حول الأوضاع القومية الراهنة والقضايا المحلية، ورسم الخطط لقيام المعلمين بدورهم في مجالات العمل القومي، والتعاون مع الهيئات والروابط النقابية الأخرى في ميدان التربية والتعليم، والتعاون مع المنظمات الشعبية؛ لتعبئة جهود الشعب في سبيل تحقيق الأهداف القومية.

٣- لجنة الشؤون العربية: والتي تختص ببحث قضايا الوطن العربي، والتحديات التي تواجهه، ورسم خطط النشاط لمجابهة هذه التحديات، وتنظيم وضع البحوث والنشرات حول قضايا الوطن العربي، ونشرها بين المعلمين على النطاقين: المحلي، والعربي، والتعاون مع منظمات المعلمين وتبادل الزيارات مع معلمي الوطن العربي.

- ٤- لجنة العلاقات الخارجية: والمختصة بتوثيق العلاقات مع منظمات المعلمين في الخارج، والدعوة للقضايا العربية بين منظمات المعلمين في العالم، وتبادل الزيارات بين معلمي مصر، وبين سائر المعلمين في العالم.
- ٥- لجنة الشؤون الاجتماعية: والمعنية برسم الخطط لتنظيم جهود المعلمين في خدمة المجتمع، وتنسيق النشاط في مكافحة الأمية، ودعم الخدمات الاجتماعية للمعلمين، وتيسير الإسكان، والمصايف، ورحلات العمرة، والحج،... وغيرها.
- ٦- لجنة الشؤون الصحية: والتي تُعني بكفالة الرعاية الصحية للمعلمين في إطار الإمكانيات المتاحة، وتنظيم الخدمات الصحية للمعلمين، وإنشاء المستشفيات التي تعالج المعلمين بأسعار تكلفة أقل قدر الإمكان، وإنشاء الصيدليات التي تيسر للمعلمين الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة.
- ٧- لجنة الرياضة والرحلات: وتختص بنشر الروح الرياضية بين الأعضاء، وإنشاء الفرق الرياضية المختلفة، وإعداد المسابقات بينها، وتنظيم ودعم الرحلات الثقافية، والترفيهية، داخل القطر، وخارجه.
- ٨- لجنة شؤون المعلمين: وتختص بالاهتمام بالمستويات: المادية، والمهنية، والعلمية للمعلمين، وبحث شكاويهم وشكاوى سائر أعضاء النقابة.
- ٩- لجنة النشاط النسائي: وتختص بتعبئة جهود المعلمات والطالبات في النشاطات: التربوية، والقومية، والاجتماعية، ورعاية الأسرة.
- ١٠- لجنة القيد: وتختص بوضع القواعد المنظمة للقيود والاشتراكات وفصل العضوية.
- ١١- لجنة صندوق المعاشات: وتختص بوضع القواعد المنظمة لنظام صرف المعاشات للأعضاء، ولورثتهم، ولهذه اللجان عقد اجتماعات موسعة يحضرها مقررو لجان المحافظات؛ لرسم الخطط، ومتابعة تنفيذها.
- وأضافت المادة رقم (٦) من القرار السابق أن مجالس إدارة النقابات الفرعية، ومجالس إدارة اللجان النقابية الحق في تشكيل اللجان السابقة ما عدا لجنتي: الشؤون العربية، والعلاقات الخارجية؛ لتنسيق نشاط المعلمين وفق الخطة المحلية.
- وهكذا فقد عدلت اللائحة الداخلية للقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٩ لتصبح نقابة المهن التعليمية نقابة مهنية مجتمعية كما جاء في ترتيب مواد اللائحة الداخلية الجديدة،

وجاء ذلك متماشياً مع الاتجاه العالمي؛ حيث سيادة "النزعة المهنية" المتضمنة في أجندة البنك الدولي، وضمن مشروطة الاقتراض منه (Lindblad & Lindblad, 2009, 769). وتُعني "النزعة المهنية" - كما تؤكد الكتابات بالجوانب: التنظيمية، أو الهيكلية للمهنة- بأكثر من الاهتمام بالأوضاع المهنية: الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية للمعلم. والدليل على ذلك أنه رغم توزيع اختصاصات لجان مجلس إدارة النقابة، وأنها صارت أكثر تحديداً عما كانت في المرحلة الأولى؛ فإنه يغلب عليها الشكلية؛ غير معنية - بشكل رئيس- بعدد من القضايا؛ مثل: أجور المعلمين، عدالة توزيع الأجور، ودور النقابة في الكفاح المجتمعي، والتوظيف، ودور النقابة في متابعة أوضاع المعلم والتعليم.

إن اختصاصات الإحدى عشرة لجنة من لجانها - في ضوء ما أوردته دراسة الصاوي (٢٠٠٧)- تقع في سياق إجراء البحوث الشكلية المتعلقة بتطوير نظم التعليم، وتنسيق النشاط في مكافحة محو الأمية، والخدمات الاجتماعية.

وهكذا شرعت الدولة الرأسمالية في إعادة هيكلة نقابات المهن التعليمية؛ لتتلاءم مع طبيعة التغيير الهيكلي في المجتمع؛ حيث صعود القطاع الخاص كقوى جديدة، وتحالفها مع الدولة؛ فيما نتاجه تفكيك مجالس إدارة تلك النقابات إلى لجان متخصصة لكل لجنة منها مهام شكلية، وإعداد كادر خاص للمعلمين بحيث لا يكون الترقى الوظيفي بحسب سنوات الخبرة فحسب، بل باجتياز دورات تدريبية تقدمها وتشرف عليها مؤسسة جديدة من صناعة الدولة الرأسمالية؛ وهي: "الأكاديمية المهنية للمعلمين"، التي أنشئت في عام ٢٠٠٨م بموجب القانون رقم (١٢٩) (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٨)، والتي صار لها - فيما بعد- حق منح الترخيص لمزاولة المهنة، واعتماد مقدمي برامج التنمية المهنية، وكافة خدمات التدريب، وإجراء الاختبارات اللازمة في هذا الشأن، وتوفير نظم وقواعد معلومات عن أعضاء هيئة التعليم، تتضمن بيان مؤهلاتهم، ومهاراتهم، وخبراتهم، وبرامج التدريب التي حصلوا عليها، والدورات التدريبية التي يتعين عليهم اجتيازها، وتحديد أنواع التدريب اللازم لرفع مستوى أعضاء هيئة التعليم الذين يحصلون على تقارير تقويم أداء بمرتبة دون المتوسط أو ضعيف.

ومن ثم؛ فإن ضعف نقابة المهن التعليمية في الاضطلاع بأدوارها المهنية كافة، إنما جاء بفعل سياسة الدولة الرأسمالية التي قيّدت حركة التنظيم النقابي، وأنهكت قواه في الاضطلاع بأدوار شكلية، وسعت إلى إنشاء مؤسسة جديدة؛ وهي: "الأكاديمية المهنية

للمعلمين" التي منحتها صلاحية منح الترخيص، والتنمية المهنية لمعلميها. وهذا ليس ببعيد عن سياسة الدولة الرأسمالية التي تسعى إلى تفكيك المؤسسات القديمة التي نشأت في إطار دولة الرعاية الاجتماعية، وإنشاء تنظيمات جديدة تحقق أهداف القوى الجديدة في تلك الفترة. وهكذا صارت مهنة التعليم تخضع لهيمنة بيروقراطية من جانب، وهيمنة تكنوقراطية من جانب آخر، وصارت نقابة المهن التعليمية صورة شكلية لتنظيم المعلمين ليس لها أي دور في تحسين أوضاع المعلم؛ لأن أيديولوجيتها صارت مستمدة من أيديولوجية النظام الرأسمالي القائم، الداعم للفوارق الطبقة.

ولم يُجر في الفترة ما بين عامي: (٢٠١٨-٢٠٠٠م) أي تعديل على قوانين نقابة المهن التعليمية، وقرارتها، بيد أن الحكومة المصرية كانت في عام ٢٠١٩ على وشك الانتهاء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي الذي بدأته منذ عام ٢٠١٤، والذي أُجريت على إثره إصلاحات: مالية، ونقدية، وهيكلية في مؤسسات الدولة.

كما أصدرت وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني - في العام نفسه- قرار رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٨ (الوقائع المصرية) بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (٥٦٥) لسنة ١٩٩٩، بشأن اللائحة الداخلية للقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٩ لنقابة المهن التعليمية.

وتضمنت التعديلات تحديد اختصاصات رؤساء اللجان النقابية، ورؤساء النقابات الفرعية بالمحافظات، وتحصيل اشتراكات النقابة من الإدارات التعليمية، لصالح النقابة العامة، بالإضافة إلى موارد صندوق النقابة "رسوم القيد، والاشتراكات السنوية"، وكذلك منحت الجمعية العمومية للنقابة حق رفع قيمة الاشتراك السنوي طبقاً لأحكام قانون النقابة.

إن أبرز التغيرات التي طرأت على البنية الداخلية لنقابات المهن التعليمية خلال تلك الفترة شملت تعديلاً في الجوانب: المالية والنقدية، والتنظيمية، مثلها مثل ما طرأ على مؤسسات المجتمع كافة في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة المصرية بدءاً من تسعينيات القرن المنصرم، وحتى وقتنا هذا؛ لذا تعد تلك التغيرات كافة التي شهدتها النقابة تغيرات شكلية لا طائل منها.

وصارت نقابة المهن التعليمية - إن جاز القول- صورة خالية من المضمون، وهذا ما أكدته بعض الدراسات (السعيد، ٢٠٠٦؛ الصاوي، ٢٠٠٧؛ محمد، ٢٠١٠) بأن "ضعف تمثيل نقابة المهن التعليمية في دوائر صنع واتخاذ القرار في مصر، وبخاصة في القضايا

التربوية، وتواضع دورها فيما يخص المشاركة في رسم السياسة التعليمية، والمشاركة في برامج التنمية المهنية للمعلمين، والمشاركة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وقصور دورها الرقابي على مهنة التعليم؛ فتركت الأمر كاملاً لوزارة التربية والتعليم؛ فيما نتاجه تدني مهنة التعليم في المجتمع المصري المعاصر؛ مما انعكس سلباً على فاعلية أدوار النقابة الخاصة بتطوير المهنة ". وعلى صعيد آخر فقد "ركزت النقابة نشاطها البحثي على موضوعات بحثية تقليدية، وأغفلت دراسة جوانب مهنية خاصة بالمعلم بدءاً باختياره إياها، وانتهاءً بممارستها العملية الدائمة" (الصاوي، ٢٠٠٧).

كما أكدت دراسة محمد (٢٠١٠، ٢٤٤-٢٥٦) جملةً من المعوقات التي تحول - في نظر المعلمين، والقيادات التعليمية- دون قيام نقابة المهن التعليمية بدورها في التنمية المهنية، وصُنفت كما يأتي:

١- معوقات خاصة بالمعلم: سلبية المعلمين في تعاملهم مع لجانهم النقابية، وضعف وعي المعلمين بأهداف النقابة، وعزوف معظم المعلمين عن حضور اجتماعات اللجنة النقابية، وافتقار المعلمين إلى ممثلين ذوي تأثير في المجالس النيابية، وضعف ممارسة المعلمين للأنشطة الثقافية داخل لجناتهم النقابية، وقلة عناية الإدارة النقابية بالحاجات التدريبية لدى المعلمين.

٢- معوقات خاصة بالإمكانات البشرية: افتقار اللجان النقابية إلى كوادر تدريبية ذات كفاءة، وضعف اقتناع القائمين على برامج التنمية المهنية بدور النقابة، ونقص الكفاءات الإدارية التي تجيد مهارات العمل النقابي، وقلة توافر معايير علمية لاختيار أعضاء مجلس إدارة النقابة، وضعف دافعية أعضاء مجلس النقابة نحو المشاركة في التنمية المهنية للمعلم، وعدم اقتناع القيادات النقابية بدور النقابة في التنمية المهنية، وضعف المرونة والتغير الهادف لإصلاح العمل النقابي للمعلمين.

٣- معوقات خاصة بالإمكانات المادية: ضعف الإمكانيات المادية في اللجان النقابية، وقلة الحوافز المادية والمكافآت المقدمة للعاملين بالنقابة، وقلة توافر أجهزة تكنولوجية حديثة داعمة لبرامج التنمية المهنية بالنقابة، وقلة وجود مراكز تدريبية خاصة بالنقابة.

٤- معوقات خاصة بالجانب التنظيمي: تتركز خدمات وأنشطة النقابة في بعض الأماكن دون غيرها؛ فضلاً عن نمطية الخدمات التي تقدمها النقابة، وعدم الخروج على المؤلف،

وضعف الخطة الموضوعة للنقابة الفرعية الخاصة بتنمية المعلم مهنيًا، كما يُوسَم أداء النقابة الفرعية واللجان النقابية بالبيروقراطية، مع غياب دور وسائل الإعلام في تحفيز النقابة على القيام بدورها في التنمية المهنية للمعلمين، وغموض سياسة تطوير العمل النقابي المهني.

وهكذا؛ فإن المعلمين أنفسهم يعانون ضعف الوعي بأهداف النقابة، وعزوف معظمهم عن حضور اجتماعات اللجنة النقابية، وافتقارهم إلى ممثلين ذوي تأثير في المجالس النيابية؛ فضلًا عما تعانيه نقابة المهن التعليمية نفسها من ضعف بنيتها الداخلية، جعلها غير قادرة عن تنمية المعلمين مهنيًا؛ حيث ضعف الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للتنمية المهنية للمعلمين، وضعف عناية القيادات النقابية بدور النقابة في التنمية المهنية، وقلة عناية الإدارة النقابية بالحاجات التدريبية لدى المعلمين؛ مما يعني أن الضعف قد نال من جذور أعمال تلك النقابات.

### نتائج الدراسة:

إن الضعف الذي يضرب بجذوره في داخل نقابة المهن التعليمية، وقلل من قدرتها على الارتقاء بمكانة المعلم، إنما مرجعه في الأساس - الفعل السياسي للدولة نفسها؛ فقد سعت الدولة الاشتراكية عقب نكسة ١٩٦٧م، وبخاصة في عام ١٩٦٩م - إلى تعبئة الجماهير للانخراط في مشروع اجتماعي شامل يتجاوز الأقليات والجماعات، ويستوعبها جميعًا في مجراه الرئيس، وينتفي في إطاره الاستغلال الطبقي، والتخلي عن الأطر الطباقية للجماعات إلى إطار أوسع وأرحب، وهذا ما استوجب إعادة تنشئة البشر في المجتمع؛ وفق قيم، وعواطف الإطار الأعلى والأشمل، وإضعاف قيم وعواطف الأطر الاجتماعية الضيقة. وقد تحدد الهدف القومي - حينها - بمواجهة العدو الإسرائيلي، حيث انصرف الاهتمام نحو الخارج، دون متابعة للمشكلات التعليمية للداخل، وأوضاع المعلم، ودون سعي لتحديد هوية المهنة، وأدوارها.

وقد ارتفعت - في أعقاب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في الفترة ما بين: (١٩٧٤ - ١٩٨٠م) - حجم الديون الخارجية؛ فشرعت الحكومة المصرية - عندئذ - في تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي؛ أبرزها: تقليص الدعم، والخدمات الحكومية؛ بيد أنه قد اندلعت في عام ١٩٧٧م مظاهرات صاحبة

معارضة تلك الإصلاحات، ولم تهدأ المظاهرات إلا بعد أن تراجعت الحكومة عن قرارها، ولذلك لم تحدث تغيرات جوهرية في قوانين النقابة خلال تلك الفترة، وجاءت أبرز تلك التعديلات في صدور قانون رقم (٨٩) لعام ١٩٧٦م بشأن تعديل مدة عضوية مجلس إدارة النقابة؛ بحيث تكون أربع سنوات للجنة النقابية والنقابة الفرعية والنقابة العامة، وكذلك في عام ١٩٨٠م صدر قانون رقم (٩٧) بشأن تقرير معاش ثابت ودائم للمعلمين وللمستحقين عنهم يفيد جميع أعضاء النقابة الذين سبق تقاعدهم، والذين سيتقاعدون.

وعقب تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي -في الفترة ما بين: ( ١٩٩٨-١٩٨٧م) - شرعت الدولة في إهمال القطاع العام، وجاء ذلك متماشياً مع تخلى الدولة عن الرعاية الاجتماعية لمؤسساتها، والتوجه نحو اقتصاد سوق قوي، وخلق مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص، الأمر الذي كان نتاجه إعادة هيكلة نقابات المهن التعليمية؛ لتتلاءم مع طبيعة التغيير الهيكلي في المجتمع؛ حيث صعود القطاع الخاص كقوى جديدة، وتحالفها مع الدولة؛ الأمر الذي ترتب عليه تفكيك مجالس إدارة تلك النقابات إلى لجان متخصصة لكل لجنة منها مهام شكلية، وإعداد كادر خاص للمعلمين بحيث لا يكون الترقى الوظيفي بحسب سنوات الخبرة فحسب، بل باجتياز دورات تدريبية تقدمها وتشرف عليها مؤسسة جديدة من صناعة الدولة الرأسمالية؛ وهي: "الأكاديمية المهنية للمعلمين"، التي أنشئت في عام ٢٠٠٨م بموجب القانون رقم (١٢٩) (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٨)، والتي صار لها - فيما بعد- حق منح الترخيص لمزاولة المهنة، واعتماد مقدمي برامج التنمية المهنية، وكافة خدمات التدريب، وإجراء الاختبارات اللازمة في هذا الشأن، وتوفير نظم وقواعد معلومات عن أعضاء هيئة التعليم، تتضمن بيان مؤهلاتهم، ومهاراتهم، وخبراتهم، وبرامج التدريب التي حصلوا عليها، والدورات التدريبية التي يتعين عليهم اجتيازها، وتحديد أنواع التدريب اللازم لرفع مستوى أعضاء هيئة التعليم الذين يحصلون على تقارير تقييم أداء بمرتبة دون المتوسط أو ضعيف.

وهكذا؛ فإن أبرز التغيرات التي طرأت على البنية الداخلية لنقابات المهن التعليمية شملت تعديلاً في الجوانب: المالية والنقدية، والتنظيمية، مثلها مثل ما طرأ على مؤسسات المجتمع كافة في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة المصرية بدءاً من تسعينيات

القرن المنصرم، وحتى وقتنا هذا؛ لذا تعد تلك التغييرات كافة التي شهدتها النقابة تغييرات شكلية لا طائل منها.

ومن ثم؛ فإن ضعف نقابة المهن التعليمية في الاضطلاع بأدوارها المهنية كافة، وفي الارتقاء بمكانة المعلم، إنما جاء بفعل سياسة الدولة الرأسمالية التي قادت حركة التنظيم النقابي، وأنهكت قواه في الاضطلاع بأدوار شكلية، وسعت إلى إنشاء مؤسسة جديدة؛ وهي: "الأكاديمية المهنية للمعلمين" التي منحها صلاحية منح الترخيص، والتنمية المهنية لمعلميها، وهذا ليس ببعيد عن سياسة الدولة الرأسمالية التي تسعى إلى تفكيك المؤسسات القديمة التي نشأت في إطار دولة الرعاية الاجتماعية، وإنشاء تنظيمات جديدة تحقق أهداف الدولة الرأسمالية، التي تسعى بالأساس نحو الربح، وتدعيم التفاوت الطبقي في المجتمع. وفيما يلي رؤية نقدية تطويرية؛ كي ما تتمكن النقابة من الارتقاء بمكانة المعلم.

### رؤية نقدية تطويرية

تجاوزت نقابة المهن التعليمية في المجتمعات الديمقراطية - خلال تطورها منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين - مرحلتين رئيسيتين؛ الأولى: كانت الحركة العمالية جزءاً من قصة كفاح مجتمعي من أجل "الخبز والزبد"، واستطاعت بالفعل تلك الحركة أن تمارس ضغطاً على القوى الرأسمالية لتحقيق مطالبها في تحسين أجورهم، وفي تحقيق الأمن التوظيفي؛ فضلاً عن غيرها من الامتيازات. والثانية: والتي بدأت مع منتصف القرن العشرين وحتى بداية القرن الواحد والعشرين شهدت -المرحلة نفسها- تطور نموذجين لنقابة المهن التعليمية كانت فيهما النقابة خاضعة لأيدولوجية الدولة. ويعد النموذج الأول: نموذج "النزعة المهنية" الذي أهمل قصة الكفاح المجتمعي للمعلمين، وكذلك حقهم في المساواة الجماعية مع النظام البيروقراطي الممثل في المدرسة، والنموذج الثاني: نموذج "الحركة الاجتماعية" والذي اعترف بجدية نقابات المهن التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية مع التأكيد على حقهم في المساواة الجماعية مع أصحاب المدارس بشأن عدالة توزيع الأجور. وهكذا صار للنقابة أدوار: اقتصادية، واجتماعية، وتنظيمية على الصعيدين: المحلي والعالمي.

واستطاعت الحركة العمالية في المجتمع المصري من خلال سياستها الاحتجاجية - وذلك في النصف الأول من القرن العشرين - الضغط على القوى الاستعمارية (الإنجليز)؛



لتحسين أوضاعهم المادية، وتحديد ساعات العمل، وبالفعل استجابت القوى الاستعمارية لمطالبهم، حريصة في ذلك على عدم تمكين العمال من المشاركة في القرارات الإدارية التي تخص شؤونهم الاقتصادية. وقد سارت على هذا النهج الحكومات الوطنية بعد جلاء الاستعمار، والتي استخدمت جهازها الأمني في ضبط الحركة العمالية.

لقد نشأت بواكير "نقابة المعلمين" في القاهرة مع نهاية العشرينيات القرن الماضي، وكان أعضاؤها من حملة الشهادات العليا ذوي الاتجاهات السياسية المختلفة، وحاول كل اتجاه إلى استقطاب الحركة العمالية، فصارت النقابة مجالاً للصراع في المجتمع، ولذلك سعت القوى الاستعمارية إلى وضع سياسة محددة للنقابات العمالية، ومنها: "نقابة المهن التعليمية". وعقب اندلاع الحرب العالمية الثانية في الفترة ما بين: (١٩٣٩ - ١٩٤٥م)، ونتيجة للضغوط المستمرة للحركة العمالية في المجتمع المصري؛ اعترفت القوى الاستعمارية بقانون إنشاء النقابات المهنية في عام ١٩٤٢م.

ومع بداية خمسينيات القرن العشرين، وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، سعت الحكومة البيروقراطية - ومن بعدها الحكومة التكنوقراطية- إلى إحكام السيطرة على العمل التربوي والمهني، بتحديد سياسة عمل النقابات المهنية، والتي جاءت لتتفق مع أيديولوجية الحكومة؛ فيما نتاجه ضَعْف تلك النقابات في الاضطلاع بأدوارها المهنية في الداخل والخارج؛ فصار المعلم -حينها- موظفًا منفذًا، أو ممارسًا لمهنة مقيدة، ومن ثمَّ غياب الوعي الطبقي لدى المعلمين.

وفي عام ١٩٥١ صدر قانون رقم (٢١٩) بإنشاء نقابة المهن التعليمية ومقرها القاهرة، والتي كانت إحدى مؤسسات الدولة البيروقراطية، التي حددت لها الحكومة أهدافها، وسياستها، وجاء على رأس تلك الأهداف العناية بقضية إعداد المعلم، وبالفعل سعت الحكومة منذ بداية الخمسينيات وحتى عام ١٩٩٢م، في إنشاء عدد من معاهد وكليات إعداد المعلمين، والتي صارت مسؤولة عن الإعداد التخصصي للمعلمين. وعقب هزيمة عام ١٩٦٧م، رفع الرئيس جمال عبد الناصر شعار "التعبئة الشاملة لقدرات الأمة لصد العدو الإسرائيلي"، وصار ذلك الشعار هو الهدف القومي لمؤسسات المجتمع كافة، ومنها: "نقابة المهن التعليمية"، وهكذا صارت الأيديولوجيا السياسية هي الإطار الثقافي الحاكم لتلك النقابة، ولكن غاب عنها الاهتمام بمشكلات التعليم، وأوضاع المعلم.

ومع بداية التسعينيات اندلعت أزمة الديون الخارجية، وصعدت قوى جديدة في المجتمع ممثلة في القطاع الخاص الذي تحالف مع الدولة، وشرعت الحكومة التكنوقراطية - على إثر هذا التحالف- في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لكل مؤسسات المجتمع، ومنها "نقابات المهن التعليمية"، وفُككت - عندئذ - مجالس إدارات تلك النقابات إلى لجان مختصة لكل لجنة منها اختصاصات محددة. وأكدت الدراسات أن اختصاصات تلك اللجان كانت شكلية في طابعها؛ الأمر الذي يعني ضعف الإرادة السياسية، التي صارت تابعة للراسمالية العالمية.

ومن ناحية أخرى، أكدت الدولة ضرورة الارتقاء بالأوضاع: المالية، والاجتماعية، والثقافية للمعلم من خلال إعداد كادر خاص له، بحيث يكون الترقى الوظيفي مرتبطاً بحصوله على جملة من الدورات التدريبية التي تقدمها له أحد تنظيمات الدولة الرأسمالية، ممثل في "الأكاديمية المهنية للمعلمين". وهكذا سعت الدولة إلى إنشاء مؤسسة جديدة تدير وفق أيديولوجيتها الرأسمالية تحت دعوى الارتقاء بأوضاع المعلم.

وتوالى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مرة أخرى في عام ٢٠١٤، الذي صار العلاج السحري للمشكلات الاقتصادية في المجتمع المصري، والموصوف من قبل صندوق النقد الدولي، والذي تمثلت أبرز أثاره على نقابة المهن التعليمية في تحصيل اشتراكات النقابة من الإدارات التعليمية، لصالح النقابة العامة، بالإضافة إلى موارد صندوق النقابة (رسوم القيد، والاشتراكات السنوية)، وكذلك منحت الجمعية العمومية للنقابة حق رفع قيمة الاشتراك السنوي طبقاً لأحكام قانون النقابة. وهكذا فإن أبرز التغيرات التي طرأت على النقابة منذ تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ بداية التسعينيات وحتى الآن قصرت كانت على الجانبين: الهيكلي، والمالي فحسب.

وعليه؛ فإن سياسة الحكومة المصرية جعلت من "نقابة المهن التعليمية" شكلاً مفرغاً من المضمون الحيوي؛ فجعلتها بعيدة عن المشاركة في صناعة القرارات التي تخص أوضاع المعلمين، غير معنية إلا ببعض الشؤون الاجتماعية، والمطالب الفردية الضيقة لأعضائها، التي لا علاقة لها بأدورها المهنية: الثقافية أو التنويرية والاجتماعية والسياسية؛ الأمر الذي ترتب عليه ضعف تراكم الخبرات لدى أعضائها، وتدني مكانة المعلم الاجتماعية والمهنية، ومن ثم مكانة المهنة.

ولكي ما تتمكن النقابة من الارتقاء بمكانة المعلم المهنية، يتعين أن تنطلق النقابة من رؤية مجتمعية أوسع نطاقاً تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية في سياق التغيير الاجتماعي، وهذا ما يتطلب الشراكة بين كافة الأطراف المعنية بشؤون المعلم (وزارة التربية والتعليم، ونقابة المهن التعليمية، والأكاديمية المهنية للمعلمين، وأصحاب المدارس، وكليات التربية) لوضع أجندة نقابية جديدة؛ محددة ما يأتي:

- الدور الاقتصادي للنقابة: الدفاع عن حقوق أعضائها، وسبل المساومة الجماعية مع أصحاب المدارس بشأن عدالة توزيع الأجور، والتوظيف.
- الدور الاجتماعي للنقابة: مناقشة قضايا مجتمعية تتجاوز مشكلات الأعضاء؛ كتلك المتعلقة بالحياة السياسية، واللوائح، والقوانين المنظمة للعمل، والسعي لإنشاء مدارس تقوم فلسفتها على تحقيق العدالة الاجتماعية، تسعى لبناء وعي ناقد لدى المتعلمين من خلال مناهج الإعداد والنشاطات المختلفة؛ فضلاً عن توفير سبل الرعاية الصحية للمعلمين، والمعاشات للمتقاعدين؛ بما يضمن لهم حياة كريمة، والمشاركة في خطط التنمية المحلية؛ لمواجهة بعض المشكلات الاجتماعية؛ كالأمية.
- الدور الثقافي للنقابة: تنطلق النقابة من رؤية فكرية مشتركة تؤلف بين أعضائها، تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكسبهم هويتهم المهنية.
- الدور السياسي للنقابة: تشارك النقابة في كافة القرارات الإدارية المتعلقة بأوضاع المعلمين، كما أن لها حق التعبير عن صراعات الصف على المستويين: المكرو، والميكرو.
- الدور التكاملي: الشراكة مع المؤسسات المعنية بشؤون المعلم؛ إعداداً، أو توظيفاً، أو تنمية مهنية؛ حيث الشراكة مع الأكاديمية المهنية للمعلمين بشأن وضع معايير اختيار وانتقاء المشتغلين بالمهنة، ومنح الترخيص، وسبل التنمية المهنية للمعلمين في أثناء الخدمة، وكذلك الشراكة مع كليات إعداد المعلم (كليات التربية) المسؤولة عن الإعداد التخصصي للطلاب المعلمين، وإعدادهم: الثقافي، والتربوي؛ ولذلك تسعى النقابة إلى متابعة المستوى الثقافي للطلاب المعلمين؛ كي تضمن مدى تمكنهم من نشر "ثقافة المواطنة" عند مزاولتهم المهنة. وكذلك الشراكة مع وزارة التربية والتعليم بشأن وضع استراتيجية لتطوير التعليم، أو إصلاحه، والشراكة مع أصحاب المدارس بشأن عدالة

توزيع الأجور، والأمن التوظيفي، ومتابعة المستوى الثقافي للمعلم داخل حجرة الدراسة في نشر ثقافة المواطنة بين طلابه، بحيث تكون تلك الثقافة جزءاً من نمط الممارسة الحياتية اليومية؛ مما ييسر سبل التغيير الاجتماعي.

- الدور القومي والعالمي للنقابة: حيث التعاون بين نقابات المهن التعليمية على النطاقين: القومي، والعالمي في مواجهة التهديدات التي تعوق مسيرة المجتمع نحو التنمية؛ فضلاً عن تبادل الخبرات بين الدول فيما يتعلق بأساليب تنمية "ثقافة المواطنة"، وأساليب التنمية المهنية للمعلمين.

ولا شك أن تلك الأدوار ستكون محور التكوين المهني للمعلم، والتي يتعين التأكيد عليها في مؤسسات إعداد المعلم، أو مؤسسات تنميته مهنيًا.

## المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

- ١- باكلايوف، أندريه (٢٠١٩). هرم ناصر: الرئيس وعصره. ترجمة، رانيا كامل ميخائيل. القاهرة: دار الطباعة للنشر.
- ٢- البيلاوي، حسن حسين (١٩٨٧). نحو رؤية نقدية لتمهين التعليم من أين؟ وفي أي اتجاه. دراسات تربوية. القاهرة. ج ١.
- ٣- تقرير التنمية البشرية (١٩٩٣)، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية
- ٤- الجريدة الرسمية (١٩٥٤، ١٦ سبتمبر). قانون رقم ٤٩١ بشأن نقابة المهن التعليمية.
- ٥- \_\_\_\_\_ (١٩٥٦، ١٣ أغسطس). قانون رقم ٣٠٠ بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. ٦٦ مكرر (تابع). مادة رقم (١٤).
- ٦- \_\_\_\_\_ (١٩٥٩، ٥ فبراير). قانون رقم ٣٧ بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. ٢٠.
- ٧- \_\_\_\_\_ (١٩٦٩، ٢٨ أغسطس). قانون رقم ٧٩ بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. ٣٥ (تابع). مواد أرقام (٣؛ ٦؛ ٩؛ ١٠؛ ١١؛ ١٢؛ ١٣؛ ١٤؛ ١٦؛ ٣٠؛ ٣٤؛ ٤٣؛ ٤٥؛ ٧٣)
- ٨- \_\_\_\_\_ (١٩٧٦، ١٣ مايو). قانون رقم ٣٦ بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. ٢٠.
- ٩- \_\_\_\_\_ (١٩٧٦، ٢٨ أغسطس). قانون رقم ١٩ بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. ٣٥ (مكرر).
- ١٠- \_\_\_\_\_ (١٩٨٠، ١٥ مايو). قانون رقم ٩٧ بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. ٢٠ (تابع).
- ١١- \_\_\_\_\_ (١٩٩٠، ١ مارس). قانون رقم ٣ بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. ٩.
- ١٢- \_\_\_\_\_ (١٩٩٢، ٢ مايو). قانون رقم ١٣ بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. ١٨.
- ١٣- \_\_\_\_\_ (٢٠٠٦، ٦ يونيو). قانون رقم ٨٢ بشأن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. ع. ٢٢ (مكرر).
- ١٤- \_\_\_\_\_ (٢٠٠٨، ٨ مايو). قرار وزاري رقم ١٢٩ بشأن الأكاديمية المهنية للمعلمين. ع. ١٩ تابع.
- ١٥- \_\_\_\_\_ (٢٠١٢، ٦ نوفمبر). قرار وزاري رقم ٩٣ بشأن التعليم. ع. ٤٤ مكرر.
- ١٦- \_\_\_\_\_ (٢٠١٩، ٨ ابريل). قانون رقم ١٦ بشأن التعليم. ع. ١٤ مكرر.
- ١٧- جريدة الوقائع المصرية (١٩٥٦، ٣ نوفمبر). قانون رقم ٣٧٤ بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. (٨٨) مكرر (ج). مواد أرقام (١٩؛ ٢).

- ١٨- \_\_\_\_\_ (٢٠١٩، ٣ ديسمبر). قرار وزاري رقم ١٣١ لسنة (٢٠١٨) بشأن نقابة المهن التعليمية. ع. ٢٧١.
- ١٩- حامد، رعوف عباس (١٩٧٥). الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤-١٩٣٧. الدوحة. د.ن
- ٢٠- حامد، عبد الناصر (٢٠١٢). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- ٢١- حسن، جمال إبراهيم (٢٠٠٦). الأثار الدورية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر. مجلة مصر المعاصرة- مصر، ع. ٤٨٤.
- ٢٢- السعيد، عبير السيد (٢٠٠٦). تطوير الأدوار المهنية والاجتماعية لنقابة المهن التعليمية في ضوء أداء بعض النقابات المهنية الأخرى داخل جمهورية مصر العربية. [رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بالاسماعلية، جامعة قناة السويس].
- ٢٣- الصاوي، ايمان محمد (٢٠٠٧). تصور مقترح لتطوير الخدمات التربوية والتعليمية بنقابة المهن التعليمية في ضوء خبرات بعض الدول. [رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا].
- ٢٤- عبد الجليل، محمد إبراهيم (٢٠١٦). متطلبات تفعيل الادوار التربوية لنقابة المهن التعليمية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة. [رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة].
- ٢٥- عثمان، إبراهيم عيسى (٢٠٠٨). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. عمان. دار الشروق.
- ٢٦- علي، علي حمود (٢٠٠٩). الوضع الاجتماعي للمعلم بالتعليم العام وأثره في مهنة التعليم، مجلة دراسات تربوية. المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، ع. ١٩.
- ٢٧- فرغلي، سامية أحمد (٢٠١٦). تنمية المكانة المهنية للمعلم في المجتمع المصري المعاصر: المركز العربي للتعليم والتنمية. القاهرة. ٢٣ (١٠٠).
- ٢٨- ليلة، علي (٢٠٠٧). المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٢٩- محمد، حسناء عبد النبي (٢٠١٠). دور نقابة المهن التعليمية تجاه برامج التنمية المهنية للمعلم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. [رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا].

٣٠- مهناوي، أحمد غنيمه. شعلان، عبد الحميد عبد الفتاح. أحمد، خالد محمود (٢٠١٨). تطوير أنشطة نقابة المهن التعليمية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول، مجلة كلية التربية. جامعة بنها، ع. ١١٦.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Bascia, N., & Osmond, P. (2013). *Teacher union governmental relations in the context of educational reform*. Brussels: Education international.
- 2- Bascia, N., (2015). *Persepctives on teacher unions: history, discourse, and renewal*. In N. Bascia (Ed). *Teacher unions in public education: Politics, history, and the future* (1-8). New york: palgrave macmillan.
- 3- Blackburn, R. M., & Prandy, K. (1965). white – collar unionization: *Aconceptual framework*. *British journal of sociology*. Vol. 16(2), Brunsson, N., & Andersson, K. Sahlin (2000). *Constructing organizations: The example of public sector reform*. *Organization Studies*,24(4).
- 4- Chase, B. (1997, February 5 ). *The New NEA: Reinventing the teachers unions for a new era*. Washington, dC: Address to the national Press club.
- 5- Cooper, B. S., (2000) *An international perspective on teacher unions. Conflicting missions? Teacher unions and educational reforms*. T. Loveless (Ed). Washington, D.c: Brookings institution.
- 6- Fairbrother P. (2008). Social movement unionism or trade unions as social movements. *Employe Responsibilities and Rights Journal*, 20(3).
- 7- Fournier, V. (1999). The Appeal to professionalism as a disciplinary Mechanism. *Sociological Review*, 47(2).
- 8- Gewirtz, S., & Ball, J.S. (2000). From Welfarism to new managerialism: Shifting discourses of school headship. the education marketplace. *Discourse*, 21 (3). Retrieved from, <https://doi.org/10.1080/713661162>
- 9- Godard, J. (1997). Belifes about unions and what they should do: A survey of employed Canadians. *Journal of labor research*, vol. 13 (4).
- 10- Kelly, J. (1998). *Rethinking industrial relations: Mobilization, collectivization and long waves*. Loundon. Routledge.
- 11- Kelly, J. (2015). Trade union membership and power in comparative perspective. *The economic and labour relations review*, 26(4).
- 12- Kerchner, C., & Mitchell, D. (1998). *The changing idea of a teachers` union*. Lewes, DEL: Falmer press.
- 13- Koppich. J. E., & Callahan, M.A. (2009). Teacher collective bargaining: What we know and what we need to know. In G. sykeys, B. Schneider, D. N. plank, & T.G. ford (Eds.). *Handbook of educational*

- research, American educational research association.* New York. Routledge.
- 14- Lilja, P. (2014). The politics of teacher professionalism: *Intraprofessional boundary in education*, 12(4).
  - 15- Lindblad, R. Foss., & Lindblad S.(2009). The Politics of professionalizing Tak on Teaching: boundary work and reconfigurations of teachers and teaching, in M. Simons, M. Olssen & M. A. Peters (Eds.) *Re- reading Education Policies: a handbook studying the policy agenda of the 21st century.* Rotterdam. Sense.
  - 16- Lingard, B., & Martino, W., & Rezai- Rashti, G. & Sellar, S.(2016). *Globalizing educational account abilities.* New York: Routledge. e book. Accessed feb 18,2021. <https://books.google.com.eg/books>.
  - 17- McCollow, J. (2017) Teacher unions, *Research gate.* Retrieved from, DOI: 10.1093/acrefore/9780190264093.013.201
  - 18- Peterson, B. (1999). Survival and justice: Rethinking teacher union strategy. In R. Peterson & M. Charney (Eds.), *transforming teacher unions: fighting for better schools and social justice.* Milwaukee, WI. Rethinking schools.
  - 19- Peterson, B., & Charney, M. (Eds.) (1999). *Transforming teacher unions: fighting for better schools and social justice.* Milwaukee, WI. Rethinking schools.
  - 20- Poole, W.L. (2001). The teacher unions` role in 1990s educational reform: An Organizational evolution Perspective. *Educational Administration Quarterly*, April 37(2).
  - 21- Sahberg, P. (2011). *Finnish lessons: What can the world learn from educational change in Finland?* New York. Teachers College Press.
  - 22- Smith, R., (2005) The convergence/ divergence debate in M. Rigby, R. Smith, & T. Lawlor (Eds). *comparative industrial relations. European trade unions: change and response.* New York, NY. Routledge.
  - 23- Stevenson, H. (2014). New unionism? Teacher unions, social partnership and school governance in England and Wales. *Local government studies*, 40(6).
  - 24- Stevenson, H. (2015). Teacher unionism in changing times: is this the real "new unionism"? *Journal of school choice*, 9(4).
  - 25- Stevenson, H., & Gilliland, A. (2016). The Teachers` voice: Teacher unions at the heart of a new democratic professionalism. In Evers, J. & Kneyber, R. (Eds.). *Flip the system: Changing education from the ground up.* Abingdon. Oxon, U.K.: Routledge.
  - 26- Svensson, L.G. (2010). Professions, organizations, collegiality and accountability, in Lilja, P. (2014). The politics of teacher professionalism: *Intraprofessional boundary in education*, 12(4).



- 27- Teacher union Reform Network (TURN). Website. Retrieved from <http://turnweb.org>.
- 28- The National Commission on Excellence in Education (April 1983). *A Nation at risk: The Imperative for Educational Reform*, accessed march 20, 2021 [https://edreform.com/wp-content/uploads/2013/02/A\\_Nation\\_At\\_Risk\\_1983.pdf](https://edreform.com/wp-content/uploads/2013/02/A_Nation_At_Risk_1983.pdf)
- 29- Vaillant, D. (2005). *Education reforms and teachers` unions: Avenues for action*. Paris. UNESCO- international institute for educational planning. Accessed January 25, 2021. <https://core.ac.uk/download/pdf/61702661.pdf>
- 30- Verger, A., & Fontdevila, C., & Zancajo, A. (2016). *The privatization of education: A political economy of global education reform*. New York: Teachers college press.
- 31- Webb, S. & Webb, B. (1920). *The history of trade unionism, 1666-1920*. Printed by the Authors for the trade unionist of the United Kingdom .
- 32- Weiner, L. (2015). Reimagining and remaking education: Remarks to the NUT – Teacher solidarity. In G. Little (Ed.). *Global education "reform": Building resistance and solidarity*. Manifesto Press (e book). Accessed march 28, 2021. <http://www.Periglobal.org/sites/penglobal.org/files/global%20Education%20reform.pdf>